اثار أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على النفقات العامة للعراق للمدة (2004-2021) /دراسة تحليلية

رفـل أيـاد شمـسي
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد
أ.د.أسامة جبار مصلح
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

أثار أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على النفقات العامة للعراق للمدة (2004-2021) /دراسة تحليلية

The Impact of Key Macroeconomic Variables on Public Expenditures in Iraq (2004-2021)/An Analytical Study

رفل أياد شمسي *
أ.د.أسامة جبار مصلح
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد

Rafal Ayad Shamsi *
Prof. Dr. Osama Jabbar Musleh
The University of Iraq / College of Administration and Economics.

تاريخ الاستلام: 2023/10/17 تاريخ القبول: 2023/11/13 تاريخ النشر: 2024/06/01

Received: 17/10/2023 Accepted: 13/11/2023 Published: 01/06/2024

المستخلص:

تأتي أهمية موضوعة البحث من دراسة تطور أهم أداة من أدوات السياسة المالية وهي النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها، إذ إن مشكلة البحث تكمن في إن هناك عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى زيادة النفقات العامة للعراق، إلا إن درجة تأثيره يختلف من متغير إلى آخر، ومن سنة إلى اخرى، و إن للمتغيرات الاقتصادية التأثير المهم عليها وحسب فرضية البحث، لهذا يهدف البحث إلى معرفة تأثير أهم هذه المتغيرات وذلك بالتوصل إلى افضل نموذج للعلاقة بين النفقات العامة والمتغيرات المؤثرة عليها، لذلك أعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي للوصول إلى ذلك، وباستخدام الأسلوب الوصفي والقياسي ضمن هذين المنهجين.

وخلال مدة البحث شهدت النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة اتجاهاً تصاعدياً واحتلت النفقات الجارية النسبة الأكبر منها وبنحو (74.5%) من متوسط النفقات العامة، تركزت نصفها تقريباً في بند الرواتب وتعويضات الموظفين وبنسبة (47.1%)، في حين لم تتجاوز النفقات الاستثمارية نحو (24.5%)، وأظهرت نتائج التحليل القياسي إن نموذج الخطوة الرابعة هو افضل نموذج للعلاقة بين النفقات العامة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^{-2}) نحو (80.3%)، وقد تبين من التحليل الاقتصادي لهذه الخطوة قوة تأثير الاجور والرواتب والناتج المحلي الاجمالي والنفقات العسكرية على النفقات العامة، وضعف تأثير عدد السكان والاقساط وفوائد الدين العام على النفقات العامة لهذا أوصى البحث بضرورة تكثيف مساعي الدولة لضبط الإنفاق وبالذات الجارية منها وترشيده، ويتطلب ذلك إصلاح بنود الإنفاق العام وجوانبه المتعددة، وتحسين كفاءة إداراته ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ في الحسبان الموارد المتاحة والأهداف التنموية.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، المتغيرات الاقتصادية الكلية، السياسة المالية، النفقات العامة.

بحث مستل من رسالة ماجستير

*Corresponding Author: Rafal Ayad Shamsi

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

Abstract:

The significance of the research topic stems from studying the evolution of a crucial tool in financial policy, namely public expenditures, and the macroeconomic variables that influence them. The research problem lies in the fact that several economic, social, and political variables have led to an increase in public expenditures in Iraq. However, the impact varies from one variable to another and from year to year. Economic variables have a significant influence on them, according to the research hypothesis. Therefore, the research aims to determine the impact of these variables by finding the best model for the relationship between public expenditures and the influencing variables. The research relies on both the deductive and inductive methods to achieve this, using descriptive and quantitative approaches within these methodologies, During the research period, public expenditures, both current and fixed prices, showed an upward trend. Current expenditures accounted for the majority, approximately (74.5%) of the average public expenditures, with nearly half of it allocated to salaries and employee compensation, around (47.1%). Investment expenditures did not exceed (24.5%), The results of the statistical analysis revealed that the fourth-order stepwise model is the best model for the relationship between public expenditures and macroeconomic variables. The coefficient of determination (R2) for this model was approximately (80.3%). The economic analysis of this step indicated the strong influence of wages, salaries, gross domestic product, and military expenditures on public expenditures. On the other hand, the population size, installments, and public debt interest had a weak impact on public expenditures. Therefore, the research recommends the necessity for the state to intensify efforts to control and rationalize spending. This requires reforming the various aspects of public spending and enhancing the efficiency of its management. Budgets should be developed from a medium-term perspective, taking into account available resources and development goals.

Keywords: The public budget, Key Macroeconomic Variables, Financial policy, public expenditures.

المقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاخرى لأنها تستطيع أن تقوم بدور كبير في تحقيق الاهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة، وبالذات النفقات العامة التي تعد من أهم أداوت السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اقتصادية او اجتماعية، وذلك بعد أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي فضلاً عن الجانب الاقتصادي، حيث ركزت أدبيات المالية العامة خلال القرن التاسع عشر على دور الضرائب في الاقتصاد مهملة الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي، عدا دراسة أدولف واجنر حول ظاهرة زيادة النفقات العامة، حيث يركز الكلاسيك على إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي ينتج عنه توسع نشاطات الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي. لكنه بعد أزمة الكساد الكبير بدأ الاهتمام بالدور المهم الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد، حيث أسست النظرية الكينزية للتدخل الحكومي في الاقتصاد باعتبار إن نقص الطلب الفعّال هو سبب اللازمة، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي. وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب الحاجة لبرامج إعادة البناء للاقتصادي والرفاه العام فقد بدأ العديد من الاقتصاديين الاهتمام بدراسة النفقات العامة، لذلك يمكن القول بأن تطور الدولة في الاقتصاد من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة، وتوسع حجم نشاطاتها المختلفة أدى إلى زيادة مطردة في حجم ونوع النفقات العامة، إلى درجة إنها عدّت ظاهرة عامة طويلة الاجل، انتشرت في جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها، وبالذات في الدول النامية ومنها العراق الذي شهد تزايد في نفقاتهُ العامة من سنة الى اخرى، وذلك في

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي سأهم في ارتفاع المداخيل النفطية، فضلاً عن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التي ساهمت في ذلك.

مشكلة البحث:

تبرز من خلال التساؤل الذي يطرح نفسه من إن هناك عدة متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ادت إلى زيادة النفقات العامة للعراق، إلا إن درجة تأثير هذه المتغيرات يختلف من متغير إلى اخر، ومن سنة إلى اخرى.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كون النفقات العامة احدى أهم ادوات السياسة المالية لأي بلد، حيث من خلالها تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بترجمة أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية الى مشاريع وبرامج عمل حقيقية، وبالتالي فإنه بالإمكان تقييم أداء الحكومة عن طريق دراسة وتحليل اتجاهات النفقات العامة وتحديد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المؤثرة فيها، وخاصة وإن نتائج الدراسات والبحوث التي حاولت بيان طبيعة النفقات العامة وعلاقتها بالمتغيرات المؤثرة عليها لم تصل إلى نتيجة محددة بل الى نتائج مختلفة تبعا للنماذج الرياضية والقياسية المستخدمة، واختلاف الحدود الزمنية والمكانية لها.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. تحليل اتجاهات النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للعراق وتبعاً لتقسيماتها الوظيفية.

ب. معرفة درجة ونوع التأثير لكل من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية بشكل منفرد على النفقات العامة للعراق.

ت. معرفة درجة ونوع التأثير لكل من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية بشكل مجتمع على النفقات العامة للعراق.

ث- معرفة درجة ونوع تأثير اهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية على النفقات العامة للعراق.

فرضية البحث:

أنطلق البحث من فرضية ان هناك متغيرات اقتصادية لها الدور المهم في تفسير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة للعراق للمدة (2004-2021).

حدود البحث: تشمل الحدود المكانية والزمانية لإجراء البحث وكما يأتي:

الحدود المكانية: سيقتصر البحث في الجانب التطبيقي على الاقتصاد العراقي، لكونه بلد الباحثة.

الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (2004- 2021) وذلك لكون بداية المدة كانت فترة ما بعد الاحتلال والتي مثلت مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، أما نهاية المدة كانت عام (2021) حسب ما توفر من البيانات ومعلومات صادرة من الجهات الرسمية ذات العلاقة.

منهج البحث: سيتم الاعتماد على عدة مناهج علمية في انجاز البحث منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وباستخدام الاسلوب الوصفي والكمي ضمن هذين المنهجين.

هيكلية البحث: انقسم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول الاول منها الإطار المفاهيمي للنفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، فيما تناول الثاني تطور النفقات العامة (النفقات الجارية والاستثمارية) والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها (2004-2021)، فيما تناول الثالث التحليل القياسي للعلاقة بين النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

المبحث الاول: الإطار النظري للنفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيها

المطلب الاول: النفقات العامة (مفهومها واركانها وتقسيماتها).

أولاً- مفهوم النفقات العامة: النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد إشباع حاجة عامة، تحقيقاً لأهدافها (خصاونة، جهاد،2010: 29)، ويشير مصطلح الانفاق العام إلى جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل، ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (Deepashree and Vanita,2007:21).

ثانياً- أركان النفقات العامة: من خلال التعاريف السابقة يمكن استخراج ثلاث اركان للنفقات العامة والمتمثلة فيما يلي:

1-النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقهُ الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، إذ يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة (الدمرداش، محمود،2015: 124).

2-صدور النفقة من الدولة أو أحد هيئاتها: يعد هذا الشرط اساس لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة (عادل، حشيش،1992: 30).

3- غرض الإنفاق تحقيق النفع العام: يجب أن يتم إصدار النفقة لأجل تحقيق منفعة عامة أي إشباع حاجات عامة مثل الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم وغيرها ويرجع هذا الشرط إلى الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة وهو إشباع الحاجات العامة ومن ثم يجب ألا تستخدم النفقات العامة إلا لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الأفراد (الاعسر، خجيجة،2016: 72).

ثالثاً-تقسيمات النفقات العامة: تختلف وتتعدد النفقات العامة التي تنفقها الدولة لإشباع الحاجات العامة في طبيعتها وفقاً لتدخل الدولة في الحياة العامة، ويمكن تقسيمها الى النفقات العامة العلمية وأخرى النفقات العامة العملية.

1-**التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** هذه التقسيمات تتعرض للنفقات العامة على وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام وأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة وأهمها ما يلي:

أ-النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية: يقصد بالنفقات الحقيقية تلك التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة سواء في ذلك المرافق التقليدية أو التي تتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما النفقات التحويلية فيقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر ومن أمثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة والنفقات التحويلية الاقتصادية التي تقدم بشكل منح مالية أو قروض بشروط يسيرة (عبد المهدي، وعقلة،2011: 83-84).

ب-النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية: هي تلك النفقات التي تنفق بانتظام وبصفه دورية كل سنة، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة. أما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتم بانتظام ولا تتصف بالدورية فهي تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات الحروب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين (عبد، كاظم ،2015: 335).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

2- **التقسيمات العملية للنفقات العامة:** تظهر هذه التقسيمات للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة، وهي لا تتقيد بالاعتبارات العلمية أنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية او اقتصادية، وتختلف من دولة لأخرى، ومن أبرز هذه التقسيمات ما يلي:

أ- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها لتتمكن الدولة من التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الانتاجية ولتقارنهُ مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وهذا الأسلوب له خصائص منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة والتعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة، أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر في باقي الوظائف وتتأثر بها ومن ثم تؤثر في جميع إدارات الدولة (الحاج، طارق،2009: 126).

ب-التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة: تجري هذه التقسيمات بالاستناد إلى التقسيم الإداري وتبعاً لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط أن يتم توزيع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا التقسيم يأخذ بنظر الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل النفقات اللازمة لتسيير الإدارة ومختلف المصالح العامة، ونفقات الانشاء، وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونفقات إعادة توزيع الثروة، وتختلف نفقات التوزيع بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها الاعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها، والاعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي وغيرها (طاقة، والعزواي،2007: 57).

المطلب الثاني- أسباب تزايد النفقات العامة

هناك عدة اسباب لزيادة النفقات العامة منها اسباب ظاهرية واخرى اسباب حقيقية وكما يلي:

أولا: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة زيادة وتصاعد الانفاق العام عددياً، دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة (كداوي، طلال،1984: 245)، ومن اهم اسباب ذلك ما يلي:

1-**انخفاض قيمة النقود:** ويحصل ذلك بسبب ارتفاع الأسعار الذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما انخفضت قيمة النقود للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات وعليه فأن زيادة النفقات العامة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات وليس الزيادة في كمية السلع والخدمات أو نوعيتها (عبد الحميد، عبد المطلب ،2005: 438).

2-**اتساع إقليم الدولة وعدد سكانها:** إذ يؤدي اتساع إقليم الدولة إلى تزايد النفقات العامة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة المضافة وتعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية لأنها لم تؤدِ إلى زيادة نصيب الفرد منها، فضلاً عن تزايد عدد السكان مع عدم تزايد قطاعات الإنتاج والاستثمارات وهذا التزايد في عدد السكان يؤدي إلى زيادة الخدمات وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلبه من زيادة الإنفاق سنه بعد أخرى، وبالتالي فان حدوث تزايد في الإنفاق العام هو من أهم العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة وحدوث الأزمات (شامية، والخطيب،1997: 86).

3-اختلاف طرق المحاسبة المالية: لقد كان فيما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات مركزية أو محلية تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقد نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة (العارم، عيساني، 2018: 17).

ثانيا- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة كمية الخدمات التي يستفاد منها الافراد وتحسين نوعيتها، إضافة إلى الأعباء العامة بنسبة معينة الناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويمكن ارجاع الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة إلى:

1-**الأسباب الاقتصادية:** وهي من أهم الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في النفقات العامة، إذ أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل مما ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، مع افتراض أن مرونة الطلب الدخيلة على السلع والخدمات تكون مرتفعة، لذلك فأن إي زيادة في الدخل ستنعكس على زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة وهذا يؤدي الى زيادة الانفاق العام لإشباع الطلب الإضافي (آل زيارة، كمال، 2014 :11-10).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

2-الاسباب الاجتماعية: أن اتساع نطاق المدن بسبب زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، دفع الدولة إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والنقل والماء والكهرباء، وغيرها من الخدمات العامة وذلك لان حاجات المدن أكثر من حاجات الريف، كما أن توسع التعليم قد أدى إلى تطور الوعي الاجتماعي فأصبح الافراد يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية، مثل التأمين ضد البطالة والمرض وغيرها من الأسباب الاجتماعية والتي أدت إلى تزايد النفقات العامة (الانصاري، بلال، 2017: 33).

3-الاسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة، حيث أن الحصول على القروض قد دفع الدول واغراها إلى زيادة نفقاتها العامة والتوسع في حجم الإنفاق العام، وإن لهذه القروض آثار أدت إلى زيادة حجم الإنفاق حيث أن وضع فوائد القروض وتسديد قيمتها مستقبلاً كان لا يقل أهمية في اتساع دائرة الإنفاق العام، كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام، وأدى هذا الوضع إلى إجبار الدول على عدم تخفيض نفقاتها العامة لما قد يؤدي من تذمر الأفراد في حالة تقليص الإنفاق الحكومي (القيسي، أعاد ،2006: 57).

المبحث الثاني: تحليل تطور تصنيفات النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها في العراق للمدة (2004-2021)

المطلب الاول: تحليل تصنيفات النفقات العامة حسب طبيعتها في العراق

تصنف النفقات العامة في العراق حسب طبيعتها الى نوعين من النفقات وكما يأتي:

1-**النفقات الجارية (التشغيلية):** وهي ما تنفقه الحكومة بشكل منتظم ودوري والغاية منها ضمان عمل المنشآت العامة بشكل صحيح وكذلك تحقيق الاستفادة القصوى للمجتمعات من أجل رفع مستويات المعيشة والرفاهية والاستغلال الصحيح للموارد الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي (دراز، 1999 :81).

أما عن اتجاهات النفقات الجارية كما يوضحها الجدول (1) فقد بلغت نحو (13608.9) مليار دينار عام (2004) وشكلت نسبة (43.2%) من النفقات العامة، وارتفعت خلال المدة (2005-2006) نحو (32778.9،14683.4) مليار دينار على التوالي بمعدلات نمو سنوية (7.9%،123.2%) وبأهمية نسبية (47.6% ،84.5%) وعلى التوالي، وذلك لفتح أبواب التعينات على المؤسسات الحكومية، ثم انخفضت عام (2007) نحو (32719.8) مليار دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-0.2%) وبأهمية نسبية (83.2%) وذلك لتراجع الإيرادات النفطية، ثم ارتفعت عام (2008) نحو (52301.2) مليار دينار بمعدل نمو سنوي (59.8%) وذلك لارتفاع النفقات العسكرية نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، في حين تراجعت عام (2009) الى (45941.1) مليار دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-12.2%) وبأهمية نسبية (82.6%)، لترتفع خلال المدة (2010-2013) نحو(54580.8 ، 78746.8) مليار دينار وبمعدلات نمو سنوية (18.8% ،3.9%) وعلى التوالي، بسبب الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاستثمار والإيرادات النفطية، في حين انخفضت خلال المدة (2014-2016) الى (76741.7، 51173.4) مليار دينار وبمعدلات نمو سنوية سالبة (-2.5%، -7.6%) وعلى التوالي، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وسيطرة الجماعات الارهابية على العراق، بعدها ارتفعت خلال المدة (2017-2019) وبلغت (59025.6، 87300.9) مليار دينار بمعدلات نمو سنوية (15.3%، 30.2%) وعلى التوالي وذلك لاستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية، ثم تراجعت عام (2020) وبلغت نحو (72873.5) مليار دينار وبمعدل نمو سالب(-16.5%) وبأهمية نسبية (95.8%) وذلك لتأخر تشكيل الحكومة، فضلاً عن سياسة التقشف التي يتبعها العراق بسبب الانخفاض في أسعار النفط العالمية، واخيراً ارتفعت نحو (89526.7) مليار دينار عام (2021) بمعدل نمو سنوي (22.9%) وبأهمية نسبية (87%) وذلك لزيادة الإيرادات النفطية، وهذا وبلغ متوسط النفقات الجارية نحو (56730.6) وبمعدل نمو سنوي (14.7%) والذي شكل نحو(75.8%) من متوسط النفقات العامة خلال مدة البحث.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

جدول (1) هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية للمدة (2004-2021) مليار دينار								
السنوات	النفقات العامة (1)	معدل النمو % (2)	النفقات الجارية (3)	معدل النمو % (4)	النفقات الاستثمارية (5)	معدل النمو % (6)	نسبة 1:3 (7)	نسبة 1:5 (8)
2004	31521.4	----	13608.9	----	17912.5	----	43.2	56.8
2005	30831.1	2.2-	14683.4	7.9	16147.7	9.9-	47.6	52.4
2006	38806.6	25.9	32778.9	123.2	6027.7	6.7-	84.5	15.5
2007	39308.3	1.3	32719.8	0.2-	6588.5	9.3	83.2	16.8
2008	67277.2	71.2	52301.2	59.8	14976.1	127.3	77.7	22.3
2009	55589.7	17.4-	45941.1	12.2-	9648.6	35.6-	82.6	17.4
2010	70134.2	26.2	54580.8	18.8	15553.4	61.2	77.8	22.2
2011	78757.6	12.3	60925.5	11.6	17832.1	14.7	77.4	22.6
2012	105139.5	33.5	75788.6	24.4	29350.9	64.6	72.1	27.9
2013	119127.5	13.3	78746.8	3.9	40380.7	37.6	66.1	33.9
2014	112192.1	5.8-	76741.7	2.5-	35450.5	12.2-	68.4	31.6
2015	82813.6	26.2-	55381.8	27.8-	27431.8	22.6-	66.9	33.1
2016	73570.8	19-	51173.4	7.6-	15894.1	42.1-	76.3	23.7
2017	75490.1	12.6	59025.6	15.3	16464.5	3.6	78.2	21.8
2018	80873.2	7.1	67052.8	13.6	138203.3	16.1-	82.9	17.1
2019	111723.5	38.1	87300.9	30.2	24422.6	76.7	78.1	21.9
2020	76082.4	31.9-	72873.5	16.5-	3208.9	86.9-	95.8	4.2
2021	102849.6	35.2	89526.7	22.9	13322.9	315.2	87	13
المتوسط	75116.1	9.7	56730.6	14.7	24934.3	23.5		

المصدر: بيانات الاعمدة (5,3,1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2021).

الأعمدة (8.7.6.4.2) من إعداد الباحثة.

وفيما يتعلق بتوزيع هيكل النفقات الجارية حسب بنود الانفاق فيتضح من الجدول (2) وجود حالة من عدم التوازن خلال مدة البحث، حيث أحتل بند الرواتب وتعويضات الموظفين المركز الاول بين جميع بنود الانفاق الأخرى، فقد ارتفعت نسبتها من اجمالي النفقات الجارية من نحو (20.6%) عام (2004) الى نحو (47.4%) عام (2021)، وشكلت نسبة (47.1%) كمتوسط خلال مدة البحث، وذلك نتيجة لتزايد حجم القطاع الحكومي العام بسبب فتح أبواب التعينات في الدوائر الحكومية والأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية، مما يعد هذا ثقلا كبيراً تتحمله الموازنة العامة وبالذات عندما لا تكفي ايراداتها لسد نفقاتها، ثم جاء بند المنافع والرعاية الاجتماعية بالمركز الثاني اذ بلغت نسبة (13.4%) كمتوسط خلال مدة البحث وقد شهدت هذه المدة تذبذباً من حيث الأهمية النسبية اذ بلغت نحو (17.6%) عام (2007) حتى وصلت (13.8%) عام (2021)، في حين كانت المنح والاعانات بالمركز الثالث اذ بلغت نسبة (10.5%) كمتوسط خلال مدة البحث، وشكلت نسبية نحو (9.5%) عام (2004) وارتفعت تدريجيا حتى وصلت نحو (21.4%) عام (2021)، ويأتي بالمرتبة الرابعة بند السلع والخدمات بنسبة (9.9%) كمتوسط خلال مدة البحث في حين بلغت الأهمية النسبية لها نحو (7.4%) عام(2004) واخذت بالتذبذب حتى بلغت (7.8%) عام (2021).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

جدول (2) هيكل النفقات الجارية حسب بنود الأنفاق للمدة (2004-2021) مليار دينار

السنوات	النفقات الجارية (1)	تعويضات الموظفين (2)		السلع والخدمات (3)		الفوائد (4)		المنح والاعانات وخدمة الدين (5)		صيانة الموجودات (6)		المنافع والرعاية الاجتماعية (7)		المصروفات الأخرى (8)		شراء الموجودات غير المالية (9)		الالتزامات والمساهمات الخارجية (10)	
		قيمة	نسبة 1:2	قيمة	نسبة 1:3	قيمة	نسبة 1:4	قيمة	نسبة 1:5	قيمة	نسبة 1:6	قيمة	نسبة 1:7	قيمة	نسبة 1:8	قيمة	نسبة 1:9	قيمة	نسبة 1:10
2004	13608.9	2804.5	20.6	1004.3	7.4	----	----	----	----	222.7	1.6	----	----	----	----	----	----	----	----
2005	14683.4	6420.8	43.7	1927.1	13.1	----	----	----	----	380.7	2.6	----	----	----	----	----	----	----	----
2006	32778.9	8739.3	26.7	2024.7	6.2	----	----	----	----	539.0	1.6	----	----	----	----	----	----	----	----
2007	32719.8	13508.5	41.3	4913.1	15	620.1	1.9	3099.9	9.5	----	----	5755.2	17.6	3944.3	12.1	1018.3	3.1	----	----
2008	52301.2	20081.3	38.4	6719.2	12.8	669.7	1.3	6021.8	11.5	----	----	9257.4	17.7	7874.8	15.1	1866.5	3.6	----	----
2009	45941	24383.7	53.1	6477.9	14.1	275.8	0.6	4797.4	10.4	----	----	5482.1	11.9	3449.2	7.5	1219.6	2.7	----	----
2010	54580.8	26885.5	49.3	9203.1	16.9	916.5	1.7	5654	10.4	----	----	5050.8	9.3	5082.4	9.3	1936.7	3.5	----	----
2011	60925.5	30585.7	50.2	9228.2	15.1	1481.8	2.4	5060.7	8.3	----	----	5893.7	9.7	7394.0	12.1	1466.0	2.4	----	----
2012	75788.6	36027.1	47.5	11631	15.3	627	0.8	10981	14.5	----	----	7417	9.8	9715	12.8	14148	18.7	----	----
2013	78746.8	42797.8	54.3	9578	12.2	1033	1.3	4900	6.2	----	----	6738	8.6	8864	11.3	1325	1.7	----	----
2014	76741.7	32578.1	42.5	5303.5	6.9	----	----	9380.9	12.2	533.3	0.7	14363.9	18.7	----	----	----	----	139.6	0.18
2015	55381.8	32651.6	59	2239.5	4	----	----	4708.1	8.5	426.2	0.8	11447.9	20.7	----	----	----	----	138.9	0.25
2016	51173.4	31833.4	62.2	1922.66	3.8	----	----	6514.05	12.7	327.62	0.6	10350.6	20.2	----	----	----	----	78.92	0.15
2017	59025.6	32866.5	55.7	3659.6	6.2	----	----	6846.9	11.6	354.2	0.6	9225.5	15.6	----	----	----	----	118.1	0.2
2018	67052.8	35835.5	53.4	3920.6	5.8	----	----	11231	16.7	406.2	0.6	15166.8	22.6	----	----	----	----	70	0.1
2019	87300.9	40633.6	46.5	8892.5	10.2	----	----	16364.5	18.7	560.7	0.6	19696	22.6	----	----	----	----	56.5	0.06
2020	72873.5	40037.3	54.9	4418.6	6.1	----	----	11294.5	15.5	226.5	0.3	16427.9	22.5	----	----	----	----	11.0	0.02
2021	89526.7	42446.7	47.4	6970.60	7.8	----	----	19182.2	21.4	670.4	0.7	18979.3	13.8	----	----	----	----	37.7	0.04
المتوسط	56730.6	26511.1	47.1	5557.5	9.9	312.4	0.6	7002.1	10.5	258.2	0.6	8445.9	13.4	2573.5	4.5	1276.7	2	36.2	0.1

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

النفقات الاستثمارية (الرأسمالية): وهي المبالغ التي تنفقها الحكومة من أجل اقتناء وسائل الإنتاج الضرورية لزيادة الإنتاج وتتمتع بأهمية كبيرة لمساهمتها في تكوين رأسمال الثابت الذي يساهم في دعم البنية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وزيادة الإنتاج والدخل القومي وغالباً ما تؤدي دوراً حاسماً في الخطوات الأولى للتنمية الاقتصادية باعتبارها الدفعة القوية الضرورية للأنشطة الاقتصادية والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها (عبد المولى، 1993: 96-97).

أما عن اتجاهات النفقات الاستثمارية كما يوضحها الجدول (1) فقد انخفضت من نحو (17912.5) مليار دينار عام (2004) وبأهمية نسبية (56.8%) الى نحو (16147.7، 6027.7) مليار دينار عامي (2005-2006) بمعدلات نمو سنوية سالبة (-9.9%، -6.7%) وعلى التوالي وذلك بسبب سوء الأوضاع الأمنية وانخفاض أسعار النفط، ثم ارتفعت نحو (14976.1) مليار دينار عام (2008) بمعدل نمو سنوي (127.3%) وبأهمية نسبية (22.3%) وذلك لتزايد نفقات إعادة اعمار المؤسسات الحكومية والبنى التحتية (الماء ، الكهرباء، الاتصالات و الجسور) بعد عمليات النهب والحرق والتدمير الذي رافق الاحتلال الأمريكي لعام 2003، وفي عام (2009) تراجعت الى (9648.6) مليار دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-35.6%) وبأهمية نسبية (17.4%) وهي نسبة منخفضة مقابل ما يحتاجه العراق من مشاريع خدمية واستثمارية، في حين ارتفعت خلال المدة (2010-2013) نحو (15553.4، 40380.7) مليار دينار بمعدلات نمو سنوية (61.2% ،37.6%) وعلى التوالي وذلك من أجل تنفيذ الخطط الاستثمارية الخمسية من قبل وزارة التخطيط لتنويع في مصادر الإيرادات، ثم انخفضت خلال المدة (2014-2016) وبلغت (35450.5، 15894.1) مليار دينار بمعدلات نمو سنوية سالبة (-12.2%، -42.1%) وعلى التوالي وذلك لتراجع الإيرادات النفطية، بينما ارتفعت خلال المدة (2017-2019) نحو (16464.5، 24422.6) مليار دينار بمعدلات نمو سنوية (3.6% ،76.7%) وعلى التوالي بسبب استقرار الأوضاع الأمنية وإعادة اعمار المناطق التي دمرت خلال الحرب، ثم انخفضت عام (2020) نحو (3208.9) مليار دينار بمعدل نمو سالب (-86.9%) وبأهمية نسبية (4.2%) وذلك لتأخر تشكيل الحكومة العراقية وتفشي جائحة كورونا، وفي عام (2021) ازدادت نحو (13322.9) مليار دينار بمعدل نمو سنوي (315.2%) وبأهمية نسبية (13%) وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية واقامة المشاريع العامة وتحسين البنى التحتية ،هذا وبلغ متوسط النفقات الاستثمارية (24934.3) مليار دينار بمعدل نمو سنوي (23.5%) والذي شكل نحو (43.7%) من متوسط النفقات العامة خلال مدة البحث.

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على النفقات العامة

اولاً: أثر المستوى العام للأسعار على النفقات العامة للعراق (2004-2021)

شهد الاقتصاد العراقي موجات تضخمية بعد عام (2003) وذلك للتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ يوضح الجدول (3) النفقات العامة بالأسعار الجارية إذ بلغت (29102.7) مليار دينار عام (2004) وانخفضت نحو (21803) مليار دينار عام (2005)، مسجلة نمواً سالباً (-25.1%)، في حين ارتفعت خلال السنوات اللاحقة لتبلغ (52301) مليار دينار عام (2008) بمعدل نمو (59.8%)، اما عام (2009) شهد تراجعاً نحو (45941) مليار دينار بمعدل نمو سالب (-12.2%) لتأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي، في حين اتجهت نحو الارتفاع تدريجياً خلال السنوات اللاحقة لتصل (78746.8) مليار دينار عام (2013) بمعدل نمو سنوي (3.9%) قياساً بالسنوات السابقة، وبسبب الازمة الأمنية والمالية التي تعرض لها العراق عام 2014 تراجعت الى (51173.4) مليار دينار عام (2016) مسجلة نمواً سالباً (-1.3)، ثم ازدادت خلال المدة (2017-2019) وبلغت (59025.6، 87300.9) مليار دينار وبمعدلات نمو سنوية على التوالي (15.3%، 30.2%)، وذلك لإعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت نتيجة الاعمال العسكرية، وبسبب انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة تفشي جائحة كورونا عام (2020) تراجعت النفقات نحو (72873.5) مليار دينار مسجلة نمو سالب (-16.5%)، بينما ازدادت عام (2021) نحو (89526.6) مليار دينار بمعدل نمو سنوي (22.9%) وذلك لارتفاع الحصيلة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط نحو (68.39) دولار/ب، وبإجمالي متوسط بلغ نحو (57858.9) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (8.9%) خلال مدة البحث.

في حين ارتفع معدل التضخم بشكل كبير من نحو (27%) عام (2004) الى نحو (53.1%) عام (2006)، وذلك لارتفاع اسعار المحروقات، فضلاً عن ارتفاع الطلب المحلي على المحروقات نتيجة الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية، وكذلك ازدياد عمليات تهريب المشتقات النفطية، بسبب ضعف السيطرة على المناطق الحدودية والمنافذ البرية والبحرية، وبعد ذلك انخفض معدل التضخم إلى نحو(2.7%) عام (2008) وذلك لنجاح السياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي العراقي في السيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار من خلال ارتفاع معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، فضلاً عن التحسن الأمني الكبير في وضع البلد، ثم ارتفع الى نحو(6.1%) عام (2012) ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى العامل الخارجي، وذلك لانفتاح العراق على العالم الخارجي إذ إن اغلب استيرادات العراق كانت من الخارج وبالتالي هي عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم سلبياً او ايجابياً، ثم انخفاض معدل التضخم عام (2013) نحو (1.9%)، وذلك لانخفاض المستوى العام لأسعار السلع المستوردة، بسبب انخفض معدل التضخم العالمي عام (2013) الى نحو (3.25%) مقارنة بمعدل قدره (3.75%) في اوائل عام (2012)، وذلك بدعم من انخفاض اسعار الغذاء والوقود، وبالنظر للترابط والعلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول العالم فقد انتقلت تلك التغيرات في الاسعار اليه. كذلك في عام (2015) سجل معدل التضخم تراجعا ملحوظا بنسبه (1.4%) ويعزى هذا التراجع إلى مجموعة المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية منها الانخفاض العالمي لأسعار السلع الاساسية لاسيما السلع الغذائية، واستمر معدل التضخم السنوي بالتذبذب بين الارتفاع

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

والانخفاض خلال المدة (2016-2019)، حيث سجل معدل التضخم السنوي عام (2019) انخفاضاً مقداره (-0.2%)، عاد معدل التضخم السنوي للارتفاع مسجلاً (0.6%) عام (2020)، واستمر الارتفاع في عام (2021) ليصل الى نحو (6%)، بسبب كثرة الاستيرادات التي يعتمد عليها العراق بشكل كبير، فضلاً عن ارتفاع الاسعار في انحاء العالم بسبب التحديات الامنية والصحية خلال هذا العام.

أما النفقات العامة بالأسعار الثابتة فقد بلغت (1119.3) مليار دينار عام (2004) وتذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً خلال السنوات اللاحقة لتصل (458.3) مليار دينار عام (2007)، مسجلة نمواً (66.6%) وانخفضت عام (2008) نحو (65.1) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-85.8%) وذلك لانخفاض إيرادات الدولة النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط، في حين ارتفعت عام (2009) نحو (526.8%) مليار دينار مسجلة نمواً (70.2%)، وشهدت السنوات اللاحقة ارتفاعاً اذ بلغت (757.9) مليار دينار عام (2012) وبمعدل نمو سنوي (17.3%) وذلك لتحسن أسعار النفط ، وانخفضت خلال المدة (2014-2016) نحو (767.6، 491.6) مليار دينار و بمعدلات نمو سنوية سالبة (-0.2%، -1.4%) وعلى التوالي وذلك لاتباع الحكومة سياسة تقشفية نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط نحو (96.8و 36) دولار/ب للعامين أعلاه، فضلاً عن تزايد الانفاق العسكري، ثم اخذت بالارتفاع التدريجي خلال السنوات الأخيرة وبلغت (835.4) مليار دينار عام (2019) مسجلة نمواً (30.4%) نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلد، ثم انخفضت عام (2020) إلى (693.4) مليار دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-17%) وذلك لتأخر تشكيل الحكومة العراقية وما رافقها من تأثير جائحة كورونا، وفي عام (2021) ارتفعت نحو (802.9) مليار دينار بمعدل نمو سنوي (15.8%)، وهذا وبلغ اجمالي متوسط النفقات
العامة بالأسعار الثابتة (606.7) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-1.2%).

جدول (3) هيكل النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2004-2021) مليار دينار

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	المستوى العام للأسعار (3)	معدل التضخم السنوي% (4)	النفقات العامة بالأسعار الثابتة (5)	معدل النمو % (6)
2004	29102.7	----	26	27	1119.3	----
2005	21803.1	25.1-	35.6	37	612.4	45.3-
2006	3277.9	50.3	54.5	53.1	60.1	90.2-
2007	32719.8	0.2	71.4	31	458.3	66.6
2008	5230.1	59.8	80.4	2.7	65.1	85.8-
2009	45941	12.2-	87.2	2.8-	526.8	70.2
2010	54580.8	18.8	89.3	2.4	611.2	16
2011	60925.6	11.6	94.3	5.6	646.1	5.7
2012	75788.6	24.4	100	6.1	757.9	17.3
2013	78746.8	3.9	102.4	1.9	769	1.5
2014	77986.2	1-	101.6	2.2	767.6	0.2-
2015	51832.8	33.5-	104	1.4	498.4	35.1-
2016	51173.4	1.3-	104.1	1.5	491.6	1.4-
2017	59025.6	15.3	104.3	0.2	565.9	15.1
2018	67052.8	13.6	104.7	0.4	640.4	13.2
2019	87300.9	30.2	104.5	0.2-	835.4	30.4
2020	72873.5	16.5-	105.1	0.6	693.4	17-
2021	89526.7	22.9	111.5	6	802.9	15.8
المتوسط	53604.9	8.9	87.8		606.7	1.2-

المصدر / بيانات العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2021).
الاعمدة (3،4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. - الاعمدة (2،5،6) من إعداد الباحثة.

ثانياً: عامل السكان وتطوره في العراق (2004-2021)

تشير البيانات المتاحة حول حجم السكان في العراق الى ان سكان العرق يمر بحالة تزايد متسارع منذ عام 2004 اذ يوضح الجدول (4) ان هناك تزايد وعلاقة طردية بين النفقات العامة وعدد السكان، حيث ارتفع عدد سكان العراق من نحو (27.139.000) مليون نسمة عام (2004) الى (42.697.332) مليون نسمة عام (2021) وبمتوسط معدل نمو سنوي (2.8%) للمدة أعلاه، وهناك اتجاه لتزايد في النفقات العامة خلال المدة (2004-2021)، حيث ارتفعت من نحو

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

(31521.4000) مليون دينار عام (2004) إلى نحو (102849.6000) مليون دينار عام (2021) وبمتوسط معدل نمو سنوي (9.7%) للمدة أعلاه ، أما فيما يتعلق بنسبة النفقات العامة لعدد سكان العراق فقد بلغت نحو (1.16%) عام (2004) وانخفضت نحو (1.10%) عام (2005) وذلك لانخفاض مستوى النفقات العامة نحو (30831.1000) مليون دينار، بينما تزايد عدد السكان للعام ذاته نحو (27.963.000) مليون نسمة، ثم ارتفعت نحو (3.39%) عام (2013) وذلك لارتفاع النفقات العامة بدرجة أكبر من ارتفاع عدد السكان، واستمرت هذه النسبة بين الانخفاض والارتفاع نتيجة لتأثير عاملي النفقات العامة وعدد السكان.

جدول (4) هيكل النفقات العامة وعدد السكان للمدة (2004-2021) مليون دينار

السنوات	النفقات العامة (1)	معدل نمو (2)	عدد السكان (مليون نسمة) (3)	معدل النمو (4)	نسبة 3:1 (5)	معدل النمو (6)
2004	31521.4000	----	27139000	----	1.16	----
2005	30831.1000	2.2-	27963000	3	1.10	5.2-
2006	38806.6000	25.9	28810000	3	1.34	21.8
2007	39308.3000	1.3	29682000	3	1.32	1.5-
2008	67277.2000	71.2	31895000	7.5	2.10	59.1
2009	55589.7000	17.4-	32105000	0.7	1.73	17.6-
2010	70134.2000	26.2	32481000	1.2	2.15	24.3
2011	78757.6000	12.3	33338757	2.6	2.36	9.8
2012	105139.5000	33.5	34207248	2.6	3.7	56.8
2013	119127.5000	13.3	35095772	2.6	3.39	8.4-
2014	112192.1000	5.8-	36004552	2.5	3.11	8.3-
2015	82813.6000	26.2-	36933684	2.6	2.24	28-
2016	73570.8000	19-	37140232	0.6	1.80	19.6-
2017	75490.1000	12.6	38124312	2.6	1.9	5.6
2018	80873.2000	7.1	39128323	2.6	2.6	36.8
2019	111723.5000	38.1	40134446	2.5	2.8	7.7
2020	76082.4000	31.9-	40584134	6.1	1.87	33.2-
2021	102849.6000	35.2	42697332	5.2	2.40	28.3
المتوسط		9.7		2.8	2.17	7.1

المصدر / بيانات العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2021).

- الاعمدة (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية

- الاعمدة (6،5،4،2) من إعداد الباحثة.

ثالثاً: أعداد العاملين في القطاع العام وتطورهم في العراق (2004-2021)

يتميز القطاع العام عن الخاص بانه مرتبط بالوظائف العمومية التي تؤديها الدولة كشخصية اعتبارية في خدمة المجتمع أما القطاع الخاص يتميز بإدارته من قبل الافراد ووحدات العمل وتولى إلية السوق توجيه الأمور الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق اقصى ربح ممكن (جمعة، احمد ومثنى ،2022: 49) ويوضح الجدول (5). أعداد الموظفين في الوزارات والدوائر الممولة مركزياً إذ بلغ (1047718) مليون موظف عام (2004)، ثم ارتفع نحو(2263123) مليون موظف عام (2008) لتبني الحكومة سياسات توظيف واسعة، إلا أنه وصل ذروته بحلول عام (2015) إذ بلغ (3027069) مليون موظف وشكّل هذا النمو إلى حد كبير دلالة على ثروة البلاد النفطية المتزايدة، نظراً لارتفاع أسعار النفط وتوسع الإنتاج، وبسبب اعتماد الحكومة تجميداً جزئياً للتوظيف نتيجة للازمة المالية والأمنية انخفض عدد موظفي القطاع العام من نحو (2905226) مليون موظف عام (2016) الى نحو (2885716) مليون موظف عام (2018)، في حين استمر عدد العاملين في الزيادة خلال السنوات الأخيرة ليبلغ (3263834) مليون موظف عام (2021)، والجدير بالذكر لم تُشمل أعداد عام 2014 و 2020 نظراً لعدم إقرار ميزانية اتحادية لتلك الأعوام. في حين شكلت تعويضات الموظفين البالغة (42446.7) مليار دينار النسبة الاكبر من النفقات العامة بنسبة (35.6%) وتشكل نسبة (47.1%) من النفقات الجارية، الأمر الذي يأخذ مأخذه من الموازنة العامة للدولة المعتمدة على الإيرادات النفطية بصورة كبيرة مما جعل الجانب الاكبر من موازنة الدولة يخصص إلى رواتب الموظفين، ويعزى التضخم الحاصل في القطاع العام إلى ضآلة النشاط الخاص وعدم حماية العامل فيه وأتساع حجم القطاع غير المنظم (غير الرسمي)، فضلاً عن جاذبية التوظيف في القطاع العام بسبب الضمانات التي يقدمها سواء من حيث الأجور والأمن الوظيفي والتقاعد.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

وبناءً على ما تقدم من الضروري تفعيل دور القطاع الخاص ومنحة الفرصة الكاملة لمنافسة القطاعات الاقتصادية الأخرى دون قيود تحد من نشاطه مما له أثر كبير في تشغيل الايدي العاملة الجديدة.

جدول (5) هيكل أعداد العاملين في القطاع العام العراقي للمدة (2004-2021) مليار دينار

السنوات	النفقات العامة (1)	معدل النمو % (2)	النفقات الجارية (3)	معدل النمو % (4)	عدد الموظفين بالمليون (5)	معدل النمو % (6)	تعويضات الموظفين (7)	معدل النمو % (8)	1:7 (9)	3:7 (10)
2004	31521.4	----	13608.9	----	1047718	----	2804.5	----	8.9	20.6
2005	30831.1	2.2-	14683.4	7.9	1153126	10.1	6420.8	128.9	20.8	43.7
2006	38806.6	25.9	32778.9	123.2	1912605	65.9	8739.3	36.1	22.5	26.7
2007	39308.3	1.3	32719.8	0.2-	2060280	7.7	13508.5	54.6	34.4	41.3
2008	67277.2	71.2	52301.2	59.8	2263123	9.8	20081.3	48.7	29.8	38.4
2009	55589.7	17.4-	45941.1	12.2-	2320247	2.5	24383.7	21.4	43.9	53.1
2010	70134.2	26.2	54580.8	18.8	2468422	6.4	26885.5	10.3	38.3	49.3
2011	78757.6	12.3	60925.5	11.6	2662608	7.9	30585.7	13.8	38.8	50.2
2012	105139.5	33.5	75788.6	24.4	2750322	3.3	36027.1	17.8	34.3	47.5
2013	119127.5	13.3	78746.8	3.9	2907776	5.7	42797.8	18.8	35.9	54.3
2014	112192.1	5.8-	76741.7	2.5-	----		32578.1	23.9-	29	42.5
2015	82813.6	26.2-	55381.8	27.8-	3027069	1.3	32651.6	0.2	39.4	59
2016	73570.8	19-	51173.4	7.6-	2905226	4-	31833.4	2.5-	47.5	62.2
2017	75490.1	12.6	59025.6	15.3	2885834	0.7-	32866.5	3.2	43.5	55.7
2018	80873.2	7.1	67052.8	13.6	2885716	0.1	35835.5	9	44.3	53.4
2019	111723.5	38.1	87300.9	30.2	2941890	1.9	40633.6	13.4	36.4	46.5
2020	76082.4	31.9-	72873.5	16.5-	----		40037.3	1.5-	52.6	54.9
2021	102849.6	35.2	89526.7	22.9	3263834	10.9	42446.7	6	41.3	47.4
المتوسط	75116.1	9.7		14.7		7.15		19.6	35.6	47.1

- المصدر / الأعمدة (3،1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2021).
- الاعمدة (7،5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية
- الاعمدة (10،9،8،6،4،2) من إعداد الباحثة.

رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

يوضح الجدول (6) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من نحو (53235.4) مليار دينار عام (2004) الى نحو (157026.1) مليار دينار عام (2008) وبمعدل نمو سنوي (40.9%) وذلك لارتفاع أسعار النفط من نحو (28.1) دولار/ب الى نحو (147) دولار/ب للمده أعلاه وعلى التوالي، وتراجع إلى نحو (130643.2) مليار دينار عام (2009) وبمعدل نمو سنوي سالب (-16.8%) وذلك لتراجع أسعار النفط نحو (58.96) دولار/ب، فضلا عن تأثير الازمة العالمية، بعدها توجه نحو الارتفاع خلال السنوات اللاحقة ليبلغ (273587.5) مليار دينار عام (2013) وبمعدل نمو سنوي (7.6%) لزيادة الإيرادات النفطية للبلد، في حين تراجع نحو (266420.4، 194681.0) مليار دينار لعامي (2014و2015) وبمعدلات نمو سالبة (-2.6% ،-26.9%) وعلى التوالي لما تعرض له البلد من ازمة امنية واقتصادية، ثم ازداد خلال السنوات الأخيرة ليصل نحو (266190.6) مليار دينار عام (2019) وبمعدل نمو (6%) وذلك لاستقرار الأوضاع الأمنية نسبياً

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

وزيادة الايراد النفطي، في حين انخفض نحو (198774.3) مليار دينار عام (2020) وبمعدل نمو سالب (-25.3) وذلك لانخفاض أسعار النفط نحو (40.69) دولار/ب بفعل الازمة الصحية العالمية ليرتفع عام (2021) نحو (301439.5) مليار دينار وبمعدل نمو (51.6%) وذلك لتحسن الوضع الاقتصادي للبلد،

أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ ارتفعت من نحو (68.5%) عام (2004) إلى نحو (74.1%) عام (2005) وهي اعلى نسبة مساهمة في توليد هذا الناتج خلال مدة البحث، في حين بلغت أقل نسبة مساهمة للأنشطة السلعية (46%) عام (2015)، في حين أن الأنشطة التوزيعية بلغت نسبة (14.9%) عام (2004) لتتراجع نحو (10.6%) عام (2007) وهي أقل نسبة مساهمة لها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت اعلى نسبة مساهمة (21.5%) لهذه الأنشطة عام (2016)، بينما الأنشطة الخدمية فقد كانت الأفضل من بقية الأنشطة اذ بلغت نسبة مساهمتها (16.6%) عام (2004) لتنخفض الى (11.9%) عام (2005) وهي أدنى نسبة مساهمة لهذه الأنشطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت اعلى نسبة مساهمة نحو (33.9%) عام (2015). بناءً على ما تقدم ينبغي تعزيز النمو في القطاعات غير النفطية بهدف تعزيز قوة ومتانة الاقتصاد العراقي في مواجهة التحديات الخارجية وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على مصدر واحد فقط للدخل.

جدول (6) تطور الأهمية النسبة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دينار	معدل النمو السنوي %	الأنشطة السلعية %	الأنشطة التوزيعية %	الأنشطة الخدمية %
2004	53235.4	----	68.5	14.9	16.6
2005	73533.6	38.1	74.1	14	11.9
2006	95588.0	30	67	14.3	18.7
2007	111455.8	16.6	65.1	10.6	24.3
2008	157026.1	40.9	58.7	11.3	30
2009	130643.2	16.8-	58.3	11.8	29.9
2010	162064.6	24.1	60.8	14.8	24.4
2011	217327.1	34.1	66.9	12.7	20.4
2012	254225.5	17	66	11.8	22.2
2013	273587.5	7.6	63.6	14.3	22.1
2014	266420.4	2.6-	61.2	16.5	22.3
2015	194681.0	26.9-	46	20.1	33.9
2016	196924.1	1.2	48.0	21.5	30.5
2017	225995.2	14.8	53.8	20.5	25.7
2018	251064.5	11.1	57.2	19.1	23.7
2019	266190.6	6	55.3	19.4	25.3
2020	198774.3	25.3-	49.4	20.2	30.4
2021	301439.5	51.6	57.1	21.4	32

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2021)

خامساً: حجم الدين العام الداخلي والخارجي في العراق (2004-2021)

أ-تحليل تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2021)

بدأ العراق بمستوى دين داخلي قدره (6398) مليار دينار عام (2004)، ومن ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً و بشكل ملحوظ خلال مدة البحث ووصل إلى (13078) مليار دينار عام (2013) وبمعدل نمو سنوي نحو(13.4%)، ثم بدأ بالارتفاع بمعدلات اسرع إذ بلغ (48749) مليار دينار عام (2017) وبمعدل نمو سنوي (3.6%) وذلك بسبب الحاجة الملحة لتمويل النفقات الضخمة في الموازنة العامة عن طريق رفع سقف الدين الداخلي بواسطة إصدار الاذونات والسندات الحكومية، فضلاً عن الاقتراض الخارجي خلال تلك الفترة نتيجة انخفاض إيرادات النفط بسبب تدهور أسعار النفط العالمية وزيادة الانفاق العسكري لتحرير المناطق العراقية المحتلة من قبل الجماعات الإرهابية، بعدها تراجع إلى نحو (43954، 38910) مليار دينار لعامي (2018، 2019) ومسجلاً

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

معدلات نمو سنوية سالبة (-9.8%، -11.5%) وعلى التوالي وذلك لعودة جزء من النازحين الى أراضيهم المحررة، في حين بلغ الدين الداخلي (70505) مليار دينار عام (2021)، وهذا وبلغ متوسط معدل النمو خلال مدة البحث نحو (18.1%) وكما موضح بالجدول (7). أما حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والبنك المركزي، فضلاً عن السندات المباعة في السوق المحلية تُظهر زيادة تمويل عجز الموازنة العامة، من خلال الاقتراض بشكل غير مباشر عبر إلزام المصارف الحكومية والأهلية والبنك المركزي بالحصول على حوالات خزينة التي تصاعدت بعد عام 2014 وتعرف القروض المتعثرة بانها اخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول او غير مقبول (جبار، احمد،2022: 12)، وبالتالي تزايد حجم الدين الداخلي حتى وصل (47055، 48749) مليار دينار وعلى التوالي في عامي (2016و2017)، ثمّ انخفض إلى (38910) مليار عام (2019)، في حين بلغ (70505) مليار دينار عام (2021)، وبلغ متوسط نسبة اجمالي اقساط وفوائد الدين الداخلي إلى النفقات العامة خلال مدة البحث نحو(5.1%).

جدول (7) هيكل الدين العام الداخلي للمدة (2004-2021) مليار دينار

السنوات	الدين الداخلي (1)	معدل نمو (2)	الأقساط (3)	الفوائد (4)	نسبة اجمالي الأقساط والفوائد الى النفقات العامة (5)	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والبنك المركزي (6)	السندات (7)
2004	6398	----	0	0	0	4158.6	----
2005	6594	3.1	3890	65	12.8	4434.6	----
2006	5645	14.4-	4134	72	10.8	3486.1	----
2007	5194	8-	3590	397	10.1	519	----
2008	4456	14.2-	2546	305	4.2	500.1	----
2009	8504	90.8	2013	245	4.1	4478.5	----
2010	10714	26	4551	332	7	5225.3	----
2011	12294	14.7	3913	348	5.4	3891.3	----
2012	11536	6.2-	4865	260	4.9	3392	----
2013	13078	13.4	1237	226	1.2	1500	----
2014	19958	52.6	1317	126	1.3	7064.5	----
2015	31977	60.2	2220	192	2.9	19311.7	146.5
2016	47055	47.2	533	597	1.5	32763.5	1696.3
2017	48749	3.6	2781	1516	5.7	32294.6	2683.5
2018	43954	9.8-	5882	2271	10.1	28413.1	1953.1
2019	38910	11.5-	3446	1896	4.8	26003.3	1921.2
2020	66255	70.3	1228	762	2.6	46106.1	1916.5
2021	70505	6.4	899	473	1.3	50296.1	2097.8
المتوسط		18.1			5.1		

المصدر/ بيانات العمود (1،3،4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الداخلي للمدة (2004-2021).

- الاعمدة (6،7) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

- العمود (2،5) من إعداد الباحثة.

ب- تحليل تطور الدين العام الخارجي في العراق (2004-2021)

يوضح الجدول (8) تباين الدين العام الخارجي ارتفاعاً وانخفاضاً مع ديون دولتي السعودية والكويت خلال سنوات البحث، حيث بلغ (85408) مليون دولار عام (2004) وتراجع نحو (17048) مليون دولار عام (2009) مسجلاً معدل نمو سنوي سالب (-1%)، ثم عاود الارتفاع ليصل (17531) مليون دولار عام (2011) بعدها اخذ بالتراجع نتيجة لالتزام الحكومة بدفع اقساط وفوائد الديون عند استحقاقها حتى وصل إلى (25490) مليون دولار عام (2019) بمعدل نمو سنوي سالب (-4%)، ثم انخفض الى (23600) مليون دولار عام (2020) بمعدل نمو سنوي (1%)، بعد تأثر العراق بالأزمة العالمية المزدوجة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

الصحية (جائحة كورونا) والاقتصادية (انهيار اسعار النفط العالمية) ليتراجع الى (20029) مليون دولار في عام (2021)، وهذا وبلغ متوسط نسبة اجمالي أقساط وفوائد الدين الخارجي إلى النفقات العامة نحو (2.3%) خلال مدة البحث.

جدول (8) هيكل الدين العام الخارجي للمدة (2004-2021)

السنوات	الدين العام الخارجي مليون دولار(1)	الأقساط مليون دولار (2)	الفوائد مليون دولار (3)	نسبة اجمالي الأقساط والفوائد الى النفقات العامة (4)	سعر الصرف (5)	الدين الخارجي بالدينار العراقي مليون دينار (6)	معدل النمو% (7)
2004	85408	0	0	0	1453	124097	58-
2005	35719	128	128	1.2	1472	52578	38-
2006	22060	322	87	1.6	1475	32538	3-
2007	24878	0	162	0.5	1,267	31520	2
2008	26782	74	166	0.4	1203	32218	37-
2009	17048	35	223	0.5	1182	20150	1-
2010	16873	17	338	0.6	1186	20011	5
2011	17531	446	540	1.5	1196	20967	5-
2012	16161	816	628	1.7	1233	19926	11-
2013	14367	799	1287	2.2	1232	17700	7
2014	15667	1320	567	2	1214	19019	10
2015	16719	1444	513	2.9	1247	20848	25
2016	20442	882	546	2.5	1275	26063	23
2017	25396	838	664	2.5	1258	31948	1-
2018	26191	1025	969	3	1208	31638	4-
2019	25490	1442	930	2.5	1196	30486	4-
2020	23600	3157	846	6.5	1,234	29122	1
2021	20029	3462	2411	8.4	1474	29522	58-
المتوسط				2.3			

- المصدر/ بيانات العمود (1،2،3) وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي للمدة (2004-2021).
- العمود (5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.
- الاعمدة (6،7) من إعداد الباحثة.

سادسا: الانفاق العسكري وتطورهُ في العراق (2004-2021)

يوضح الجدول(9) ان تخصيصات النفقات العسكرية لوزارة الدفاع والداخلية بلغت عام (2004) نحو (891.6، 833.7) مليار دينار على التوالي وازدادت نحو (1999.7، 2341.8) مليار دينار على التوالي عام (2006)، واستمرت بالارتفاع وبلغت (4091.6، 5004.6) مليار دينار على التوالي عام (2008)، وذلك نتيجة لاستمرار الصراعات الطائفية والتوتر الأمني الداخلي لذلك اخذت بالتزايد بشكل تدريجي لتبلغ اعلى مستوى لها عام (2014) نحو (14213.3، 9938.4) مليار دينار على التوالي، وذلك للحرب التي خاضها العراق ضد الإرهاب، ثم ارتفعت نحو(5546.2، 10459.3) مليار دينار على التوالي عام (2018) وذلك لاستعادة العديد من المناطق العراقية التي كانت تحت سيطرة التنظيم واستمرت بالارتفاع خلال السنوات الاخيرة حتى بلغت (6909.8، 12105.2) مليار دينار على التوالي عام (2021)، وهذا انعكس على نسبة النفقات العسكرية من اجمالي الانفاق العام إذ بلغت (5.5%) عام (2004)، ثم ازدادت نحو (11.2%) عام (2006) و (13.5%) عام (2008) و (21.5%) عام (2014) ونحو (19.8%) عام (2018)، ثم نحو (18.5%) عام (2021) وبإجمالي متوسط بلغ (19.1%) خلال مدة البحث، في حين بلغ متوسط الأهمية النسبية لوزارة الدفاع إلى النفقات العسكرية نحو (44.5%) أما متوسط الأهمية النسبية لوزارة الداخلية إلى النفقات العسكرية بلغ (55.5%) خلال مدة البحث.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

الجدول (9) هيكل الانفاق العسكري للمدة (2004-2021) مليار دينار							
السنوات	النفقات العامة (1)	وزارة الدفاع (2)	وزارة الداخلية (3)	النفقات العسكرية (4)	نسبة 1:4 (5)	نسبة 4:2 (6)	نسبة 4:3 (7)
2004	31521.4	891.6	833.7	1725.3	5.5	51.7	48.3
2005	30831.1	16650.2	1407	18057.2	58.6	92.2	7.8
2006	38806.6	1999.7	2341.8	4341.5	11.2	46.1	53.9
2007	39308.3	2861.3	3890.7	6752	17.2	42.4	57.6
2008	67277.2	4091.6	5004.6	9096.2	13.5	45	55
2009	55589.7	4385.2	5879.3	10264.5	18.5	42.7	57.3
2010	70134.2	4997.6	5950.5	10948.1	15.6	45.6	54.4
2011	78757.6	5244.9	5646.9	10891.8	13.8	48.2	51.8
2012	105139.5	6358.5	8283.1	14641.6	13.9	43.4	56.6
2013	119127.5	5683.3	10872.4	16555.7	13.9	34.3	65.7
2014	112192.1	14213.3	9938.4	24151.7	21.5	58.9	41.1
2015	82813.6	5488.3	9586.5	15074.8	18.2	36.4	63.6
2016	73570.8	5871.2	10145.4	16016.6	23.9	36.7	63.3
2017	75490.1	5461.2	10216.2	15677.4	20.8	34.8	65.2
2018	80873.2	5546.2	10459.3	16005.5	19.8	34.7	65.3
2019	111723.5	5831.9	10852.6	16684.5	14.9	35	65
2020	76082.4	6766.3	11465.8	18232.1	24	37.1	62.9
2021	102849.6	6909.8	12105.2	19015	18.5	36.3	63.7
المتوسط		6069.6	7493.3	13562.9	19.1	44.5	55.5

- المصدر / بيانات الاعمدة (1،2،3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2021).
- الاعمدة (4،5،6،7) من إعداد الباحثة.

سابعاً: تطور الايرادات العامة في العراق (2004-2021)

من خلال بيانات الجدول (10) يلاحظ ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من لإيرادات العامة تراوحت ما بين (70.7%، 98.9%) كحد أدنى وحد اعلى وبمتوسط قدره (90.9%) للمدة من 2004-2021، وذلك بسبب تذبذب الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع وانخفاض أسعار وصادرات النفط العراقي حيث تراوحت ما بين (116597.1،32627.2) مليار دينار كحد أدنى وحد أعلى، وبمتوسط قدره (71613.1) لنفس المدة أعلاه في حين تراوحت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة ما بين (0.5%، 22.3%) كحد أدنى وحد اعلى وبمتوسط قدره (5.6%) لنفس المدة أعلاه وذلك نتيجة لتغير حصيلة الإيرادات الضريبية، فضلاً عن تذبذب الإيرادات النفطية، أما بالنسبة للإيرادات الأخرى فقد تراوحت نسبتها الى الإيرادات العامة ما بين (0.59%،19.77%) كحد أدنى وحد اعلى وبمتوسط قدره (5.3%) لنفس المدة أعلاه وذلك لتغير حصيلة الإيرادات الضريبية والايرادات النفطية. لذلك انعكس كل هذا على نسبة تغطية النفقات العامة من الإيرادات العامة فقد تراوحت نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة ما بين (71.2%،125.6%) كحد أدنى وحد اعلى وبمتوسط قدره (95.1%) لنفس المدة مما اضطر الحكومة إلى تغطية بقية نفقاتها عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي. أما على مستوى تغطية النفقات العامة من أنواع الإيرادات العامة فنجد إن نسبة تغطية النفقات العامة الى الإيرادات النفطية كانت هي الأعلى من الإيرادات الأخرى حيث تراوحت (76% ،161.4%) ما بين حد أدنى وحد اعلى وبمتوسط (106.1%) لنفس مدة البحث وذلك لكون الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا على النفط كمصدر وحيد للدخل، لهذا نجد إن نسبة تغطية النفقات العامة من الإيرادات الضريبية لم تتجاوز في حدودها الدنيا والعليا نسبة (14.3%،68.6%) على التوالي وبمتوسط قدره (36.4%) ولنفس مدة البحث وذلك لكون حصيلة الإيرادات الضريبية كانت قليلة بسبب عدم كفاءة الجهاز الضريبي فضلا عن استشراء حالة الفساد الإداري والمالي فيه، أما نسبة تغطية النفقات العامة للإيرادات الأخرى فكانت متواضعة أيضاً اذ لم تتجاوز في حدودها الدنيا والعليا نسبة (10.9%،88.6%) وعلى التوالي وبمتوسط قدرة (32.4%) لنفس فترة البحث.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

جدول (10) الإيرادات النفطية وايرادات الضرائب والايرادات الاخرى للمدة (2004-2021) مليار دينار												
السنوات	الايرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	الإيرادات النفطية (3)	نسبة 1:3 (4)	الإيرادات الضريبية (5)	نسبة 1:5 (6)	الإيرادات الاخرى (7)	نسبة 1:7 (8)	نسبة 1:2 (9)	نسبة 3:2 (10)	نسبة 5:2 (11)	نسبة 7:2 (12)
2004	32988.8	31521.4	32627.2	98.9	159.6	0.5	195.89	0.59	95.6	96.6	19.3	16.9
2005	40435.7	30831.1	39480.1	97.6	495.2	1.2	527.54	1.30	76.2	78.1	62.6	58.4
2006	49055.5	38806.6	46534.3	94.9	591.2	1.2	1930.01	3.93	79.1	83.4	65.4	20.1
2007	54964.8	39308.3	51701.3	94.6	1228.3	22.3	1669.81	3.06	71.2	76	32.2	23.5
2008	80641.1	67277.2	75358.2	93.4	985.84	1.2	3908.05	4.87	83.4	89.3	68.6	17.2
2009	55243.5	55589.7	48871.71	88.5	3334.81	6.4	3002.83	5.44	100.6	113.7	16.7	18.2
2010	70178.2	70134.2	66819.6	95.1	1532.4	21.8	1826.12	2.60	99.4	105	45.8	38.6
2011	103989.1	78757.6	98090.2	94.3	1783.5	1.7	8933.59	8.21	75.7	80.3	44.9	88.6
2012	119817.2	105139.5	116597.1	97.3	2633.3	2.2	586.79	1.49	87.7	90.2	39.7	17.7
2013	113840.1	119127.5	110677.5	97.2	2876.8	2.5	213.00	1.19	104.6	107.6	41.1	55.4
2014	105553.8	112192.1	97072.4	92	1885.1	1.8	6429.09	6.10	106.3	115.6	59.5	17.1
2015	72546.3	82813.6	51312.6	70.7	2015.1	2.8	13142.64	19.77	114.2	161.4	41.7	63.1
2016	53413.4	73570.8	44267.1	82.9	3861.8	7.2	6280.40	11.54	125.6	151.5	17.7	10.9
2017	77422.2	75490.1	65071.9	84	6298.3	8.1	5965.70	7.71	97.5	116	19.6	12.4
2018	106569.8	80873.2	95619.8	89.7	5686.2	5.3	5253.80	4.93	75.9	84.6	14.3	15.3
2019	107566.9	111723.5	99216.3	92.2	4014.5	3.7	4336.14	4.03	103.9	112.6	27.3	25.6
2020	63199.7	76082.4	54448.5	86.2	4718.1	7.5	4032.98	6.38	120.4	139.7	16.6	18.5
2021	109081.5	102849.6	95270.3	87.3	4536.3	4.2	1561.7	1.4	94.3	108	22.3	65.7
المتوسط	72437.7		71613.1	90.9	2702	5.6	3877.6	5.3	95.1	106.1	36.4	32.4

المصدر / بيانات الاعمدة (1،2) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2021).

- الاعمدة (3،5،7) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية

- الاعمدة (4،6،8،9،10،11،12) من إعداد الباحثة.

المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والنفقات العامة للعراق للمدة (2004-2021)

اولا: توصيف نموذج النفقات العامة: ومن خلال ما يلي:

1-**تحديد المتغيرات المستقلة:** واستنادا الى النظرية الاقتصادية والبحوث السابقة فان المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على النفقات العامة هي (عدد السكان (X_1)، واجور ورواتب الموظفين (X_2) والمستوى العام للأسعار (X_3) والناتج المحلي الاجمالي (X_4) واقساط وفوائد الدين العام (X_5) والنفقات العسكرية (X_6) والايرادات العامة (X_7))، وبالتأكيد ان استبعاد بعض المتغيرات المهمة في النموذج يؤدي الى ظهور مشكلة اخطاء توصيف النموذج وبالذات اخطاء حذف متغير مهم، وهذا يؤدي إلى تحيز تقدير تباين معلمات المتغيرات التوضيحية نتيجة للارتباط المشترك بين المتغير المحذوف والمتغيرات التوضيحية المتبقية (راو ومبلر ،1990: 53)، أما المتغير التابع فانه كان في الأنموذج الاول النفقات العامة بالأسعار الجارية (Y_1)، أما أنموذج الثاني فقد كانت النفقات العامة بالأسعار الثابتة (Y_2) وذلك لاستبعاد آثار التضخم على النفقات العامة والمتغيرات التوضيحية المؤثرة عليها خلال مدة البحث، وكما موضح في الآتي:

$$Y1=F\ (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8)$$

$$Y2=F\ (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8)$$

2-**تحديد حجم معادلات نموذج النفقات العامة:** إن النظرية الاقتصادية لا تحدد لنا كيفية دراسة أنموذج النفقات العامة للعراق بوساطة نماذج المعادلة المنفردة التي تفترض اتجاه واحد للسببية من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع أو بوساطة نماذج المعادلات الآنية التي تفترض اتجاهين متعاكسيين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبشكل عام يلاحظ ان هناك اتجاه واحد للسببية اي ان المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر على النفقات العامة، وليس باتجاهين متعاكسيين، وذلك كون اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية هي متغيرات خارجية كالنمو السكاني والسياسة المالية والتهديدات الخارجية واسعار النفط.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

3-**تحديد الصياغة الدالية**: لا تشير النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة إلى الصيغة الملائمة لتمثيل العلاقة الحقيقية بين لنموذج قيد البحث لكون شكل النموذج الحقيقي مجهولاً، ولمعالجة ذلك فقد تم تقدير النموذج قيد البحث بمختلف الصيغ الدالية (الخطية واللا خطية) من ثم اختيار الصيغة الدالية الملائمة للنموذج قيد البحث استناداً الى المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية، وذلك تجنباً للوقوع بخطأ الصياغة الدالية (محبوب، 1982: 120).

ثانيا- مرحلة تهيئة البيانات لمتغيرات انموذج النفقات العامة

في هذه المرحلة تم تهيئة البيانات الخاصة بالمتغير التابع النفقات العامة بالأسعار الجارية والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها الموضحة في جدول (11)، والنفقات العامة بالأسعار الثابتة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها الموضحة في جدول (12).

جدول (11) المتغير التابع (النفقات العامة بالأسعار الجارية) والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية (1)	عدد السكان (2)	أجور ورواتب الموظفين (3)	المستوى العام للأسعار (4)	الناتج المحلي الإجمالي (5)	أقساط وفوائد الدين (6)	النفقات العسكرية (7)	الايرادات العامة (8)
2004	29102.7	27139000	2804.5	26	53235.4	.00	1725.3	32988.8
2005	21803.1	27963000	6420.8	35.6	73533.6	380.8	18057.2	40435.7
2006	3277.9	28810000	8739.3	54.5	95588.0	607.5	4341.5	49055.5
2007	32719.8	29682000	13508.5	71.4	111455.8	209.3	6752	54964.8
2008	5230.1	31895000	20081.3	80.4	157026.1	291.6	9096.2	80641.1
2009	45941	32105000	24383.7	87.2	130643.2	307.3	10264.5	55243.5
2010	54580.8	32481000	26885.5	89.3	162064.6	425.9	10948.1	70178.2
2011	60925.6	33338757	30585.7	94.3	217327.1	1183.6	10891.8	103989.1
2012	75788.6	34207248	36027.1	100	254225.5	1785.6	14641.6	119817.2
2013	78746.8	35095772	42797.8	102.4	273587.5	2571.5	16555.7	113840.1
2014	77986.2	36004552	32578.1	101.6	266420.4	2292.2	24151.7	105553.8
2015	51832.8	36933684	32651.6	104	194681.0	2442.8	15074.8	72546.3
2016	51173.4	37140232	31833.4	104.1	196924.1	1821.8	16016.6	53413.4
2017	59025.6	38124312	32866.5	104.3	225995.2	1893.8	15677.4	77422.2
2018	67052.8	39128323	35835.5	104.7	251064.5	2417	16005.5	106569.8
2019	87300.9	40134446	40633.6	104.5	266190.6	2842.2	16684.5	107566.9
2020	72873.5	40584134	40037.3	105.1	198774.3	4941.7	18232.1	63199.7
2021	89526.7	42697332	42446.7	111.5	301439.5	8658.2	19015	109081.5

جدول (12) المتغير التابع (النفقات العامة بالأسعار الثابتة) والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الثابتة (1)	أجور ورواتب الموظفين (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	أقساط وفوائد الدين (4)	النفقات العسكرية (5)	الايرادات العامة (6)
2004	1119.3	107.9	2047.5	.00	66.4	1268.8
2005	612.4	180.4	2065.6	10.7	507.2	1135.8
2006	60.1	160.4	1753.9	11.1	79.7	900.1
2007	458.3	189.2	1561	2.9	94.6	769.8
2008	65.1	249.8	1953.1	3.6	113.1	1003
2009	526.8	279.6	1498.2	3.5	117.7	633.5
2010	611.2	301.1	1814.8	4.8	122.6	785.9
2011	646.1	324.3	2304.6	12.6	115.5	1102.7
2012	757.9	360.3	2542.3	17.9	146.4	1198.2
2013	769	417.9	2671.8	25.1	161.7	1111.7
2014	767.6	320.7	2622.2	22.6	237.7	1038.9
2015	498.4	314	1871.9	23.5	145	697.6
2016	491.6	305.8	1891.7	17.5	153.9	513.1
2017	565.9	315.1	2166.8	18.2	150.3	742.3
2018	640.4	342.3	2397.9	23.1	152.9	1017.9
2019	835.4	388.8	2547.3	27.2	159.7	1029.3
2020	693.4	380.9	1891.3	47	173.5	601.3

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

978.3	170.5	77.7	2703.5	380.7	802.9	2021

مصدر الجدولين من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة

ثالثا: مرحلة تقدير النماذج القياسية: من اجل تقدير هذا النموذج تم باستخدام طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، ضمن البرنامج الاحصائي (SPSS) الاصدار الخامس والعشرون، كونها اكثر كفاءة في التوصل إلى أفضل تشكيلة تحقق فكرة حسنة المطابقة من طريقة الانحدار التدريجي الامامي، وذلك كون طريقة الانحدار التدريجي الخلفي ممكن ان تعالج مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أنها تسبب مشكلة أخطاء التوصيف الناجم عن استبعاد متغير توضيحي عند كل خطوة من خطواتها، وإن ذلك يؤدي إلى تحيز معلمات المتغيرات المتبقية من جهة، وتخفيض تباينات تلك المعالم من جهة أخرى، وهذا يعني إن استبعاد متغير توضيحي له أثر إيجابي (منفعة) متمثل في تخفيض تباينات التقديرات، وأثر سلبي (كلفة) يتمثل في تحيز معلمات المتغيرات المتبقية، وأن هناك مقايضة دائماً بين الأثرين وأن أخذ كل منهما بمعزل عن الآخر امر قد لا يكون مرغوباً فيه، ومن المؤشرات الاحصائية المهمة التي تبين الأثرين متوسط مربع الخطأ (راو ومبلر،56:1990).

رابعا: عرض نتائج التقدير: تم تقدير انموذج النفقات العامة بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة بالصيغ الخطية واللا خطية، وسيتم عرض وتحليل أنموذج النفقات العامة بالأسعار الجارية وبالصيغة الخطية لكون نتائجها أفضل من انموذج النفقات العامة بالأسعار الثابتة اقتصادياً واحصائياً وقياسياً الموضحة نتائجه في الملحق (2, 1)، ومن أجل التوصل الى أفضل انموذج قياسي للنفقات العامة يصلح للتحليل، و/او التنبؤ، فقد تم تقدير واختبار الدالة موضوع البحث في مرحلتين:

1- **المرحلة الاولى:** تم تقدير واختبار العلاقة بين النفقات العامة بالأسعار الجارية وكل المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة بشكل منفرد، وفي ظل وجود تباطؤ او تقدم زمني لسنة واحدة، وبمختلف الصيغ الرياضية (الخطية واللوغاريتمية المعكوسة واللوغاريتمية المزدوجة) وباستخدام طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، وذلك من اجل التوصل إلى أفضل بعد زمني للعلاقة بين الدالة موضوع الدراسة والمتغيرات السياسة النقدية وحسب أفضل النتائج المعروضة في الجدول (13) الآتي:

جدول (13) نتائج تقدير نموذج النفقات العامة والمتغيرات التوضيحية بشكل منفرد

النتائج المنتخبة	R-2	F	S.S.E
Y_{1t}=-107004+0.00505X_{1t} T 27.96	0.61%	3.495	16362
Y_{1t} =9525+1.723X2 $_{t-1}$ T 7.481	0.76%	55.985	78812
Y_{1t}=-16123+793X_{3t} T 4.685	0.55%	21.95	17610
Y_{1t} =- 4865+0.307X_{4t} T 6.939	0.74%	48.2	13545
Y_{1t}=32343+3.398X_{5t} T 4.264	0.50%	18.2	18554
Y_{1t}=-5622+4081X_{6t} T 4.821	0.57%	23.3	18554
Y_{1t}=-5622+4081$X7_{t-1}$ T 3.906	0.46%	15.2	19405

المصدر: من اعداد الباحثة

2-المرحلة الثانية تقدير انموذج النفقات العامة وجميع المتغيرات المختارة

في هذه المرحلة تم تقدير واختبار تأثير جميع المتغيرات المنتخبة في المرحلة الاولى على النفقات العامة، وقد أرادت الدراسة أن تعرض نتائج تقدير الانموذج الخطي وكما مبين في الجدول (14)، كونه أفضل النماذج تعبيراً عن الدالة وكذلك للتعرف على آثار سوء التوصيف الناجم والتوصل إلى الانموذج الذي يكون عنده الأثر الصافي لاستبعاد متغير أو متغيرات توضيحية أكبر ما يمكن، ويلاحظ من نتائج ما يلي:

1-**الخطوة الاولى:** إن ادخال جميع المتغيرات التوضيحية المؤثرة على النموذج يعطي صورة اكثر واقعية وحقيقة للنفقات العامة، إلا انه تظهر هناك مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين هذه المتغيرات، اذ أظهر اختبار (t) عدم معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية(5%,1%) ، وذلك نتيجة لآثار مشكلة الارتباط

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

الخطي بين المتغيرات التوضيحية ككل، في حين أظهر اختبار(F) معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية(5%,1%) ، ويشير التحليل الاقتصادي الى اتفاق معظم أشارت معلمات المتغيرات الاقتصادية مع منطق النظرية الاقتصادية والواقع المالي للعراق.

2- **الخطوة الثانية:** فقد أستبعد في هذه الخطوة المتغير (X_{7t-1}) الذي يمثل متغير الايرادات العامة بالأسعار الجارية في السنة السابقة نتائجها ،ارتفاع معامل التحديد المعدل (R^{-2}) من (75.5%) في الخطوة الأولى إلى(77.9%) في الخطوة الثانية، مما يشير إلى ضعف العلاقة ما بين المتغير المستبعد (X_{7t-1}) والمتغير التابع (Y_{1t})، وذلك لا يتفق مع المنطق الاقتصادي من إن الايرادات العامة تشكل عامل مهم في تحديد النفقات العامة لأية دولة، إلا إن ذلك كان بسبب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين الايرادات العامة والمتغيرات التوضيحية الموجودة واثارها في الانموذج وبالذات الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن إن الواقع المالي العراقي يشير الى ان النفقات العامة كانت تتزايد باستمرار طيلة مدة البحث (2004-2021) بالرغم من انخفاض الايرادات العامة في سنوات عدة، وذلك لان الحكومة كانت تلجأ الى لاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز .

فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحتسبة من (8.575) في الخطوة الأولى إلى (10.97) في الخطوة الثانية، وكذلك ارتفعت معنوية معلمات المتغيرات المتبقية حسب اختبار (t)، وذلك لتحيز قيم هذه المعلمات نحو الأعلى بدرجة أقل من تحيز تباينها المقدر نحو الأسفل، وقد أنعكس هذا في انخفاض الخطأ المعياري للتقدير (S.E.E) من (12964) في الخطوة الأولى إلى (12379) في الخطوة الثانية، مما يعني ان الأثر الإيجابي لاستبعاد المتغير (X_{7t}) المتمثل بتخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية كان أكبر من أثره السلبي المتمثل بتحيز قيم تلك المعلمات.

3 - الخطوة الثالثة: أستبعد في هذه الخطوة المتغير(X_{1t}) الذي هو متغير عدد السكان في السنة الحالية وكانت نتائجها، ارتفاع معامل التحديد المعدل (R^{-2}) من (77.9%) في الخطوة الأولى إلى (78.9%) في الخطوة الثانية، مما يشير الى ضعف العلاقة ما بين المتغير المستبعد (X_{1t}) عدد السكان في السنة الحالية والمتغير التابع (Y_{1t})، وذلك بسبب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين عدد السكان وبقية المتغيرات التوضيحية الموجودة واثارها في الأنموذج، فضلاً عن أن الواقع المالي العراقي يشير الى ان النفقات العامة كانت تتحدد اساساً لسد النفقات العامة المُلحة وبالذات الجارية وبالأخص الاجور ورواتب الموظفين التي شهدت تزايداً ملحوظاً خلال مدة البحث (2004-2021)، ولم يتم الاهتمام بمسالة ارتفاع او انخفاض عدد السكان.

فضلً عن ارتفاع قيمة (F) المحتسبة من (10.97) في الخطوة الأولى الى (13.726) في الخطوة الثانية، وكذلك ارتفاع معنوية معلمات المتغيرات المتبقية حسب اختبار(t)، وذلك لتحيز قيم هذه المعلمات نحو الأعلى بدرجة أقل من تحيز تباينها المقدر نحو الأسفل، وقد أنعكس هذا في قيمة الخطأ المعياري للتقدير(S.E.E) الذي أنخفض من (12379) في الخطوة الثانية الى (12081.6) في الخطوة الثالثة، مما يعني إن الأثر الإيجابي لاستبعاد المتغير (X_{5t}) المتمثل بتخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية كان أكبر من أثره السلبي المتمثل بتحيز قيم تلك المعلمات.

4- **الخطوة الرابعة:** وفي هذه الخطوة أستبعد المتغير ($X_{5\ t-1}$) الذي يمثل اقساط وفوائد الدين العام بالأسعار الجارية في السنة السابقة وكانت نتائجها ،ارتفاع معامل التحديد المعدل (R^{-2}) من (78.9%) في الخطوة الثالثة الى (80.3%) في الخطوة الرابعة، مما يشير الى ضعف العلاقة ما بين المتغير المستبعد (X5t-1) و(Y1t)، وهذا ما يتفق مع الواقع المالي العراقي من إن اقساط وفوائد الدين العام الداخلي والخارجي لم تشكل الا نسبة (5.1%،2.3%) وعلى التوالي كمتوسط من اجمالي النفقات العامة خلال مدة البحث، فضلاً عن إنها حافظت على قيمتها ولم تتزايد بشكل كبير.

فضلاً عن ارتفاع معنوية الانحدار ككل حيث ارتفعت (F) المحتسبة من (13.73) في الخطوة الثالثة إلى (18.37) في الخطوة الرابعة، كذلك ارتفاع معنوية معلمة المتغير (X_{4t}) حسب اختبار(t)، وذلك لتحيز قيم تلك المعلمات نحو الأعلى بدرجة أقل من تحيز تباينها المقدر نحو الاسفل، في حين انخفضت معنوية معلمات المتغير (X7t) وذلك لتحيز قيم تلك المعلمات نحو الأسفل بدرجة اكبر من مقدار الانخفاض في تباينها المقدر، وقد أنعكس هذا كله في انخفاض قيمة الخطأ المعياري للتقدير من (12081.6) في الخطوة الثالثة إلى (11665.6) في الخطوة الرابعة، مما يعني أن الأثر الإيجابي لاستبعاد المتغير(X_{6t}) كان اكبر من اثره الايجابي.

5-**الخطوة الخامسة:** وفي هذه الخطوة أستبعد المتغير(X_{6t}) الذي يمثل النفقات العسكرية بالأسعار الجارية في السنة السابقة وكانت النتائج تشير إلى انخفاض معامل التحديد المعدل (R^{-2}) من (80.3%) في الخطوة الرابعة الى (80.2%) في الخطوة الخامسة، مما يدل عن وجود علاقة قوية بين المتغير المستبعد (X_{6t}) و(Y_{1t})، وهذا ما يتفق مع الواقع المالي العراقي حيث شكلت النفقات العسكرية نسبة مهمة وصلت نحو (19.1%) كمتوسط من النفقات العامة خلال مدة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

البحث، فضلاً عن ان قيمتها شهدت تزايداً خلال هذه المدة وذلك نتيجة الحرب على الإرهاب، فضلاً عن تردي الاوضاع الامنية بين حين واخر نتيجة للنزاعات الطائفية والحزبية مما تركت بظلالها على تزايد النفقات العسكرية والامنية (اجور ورواتب ومعدات والآلات وخدمات عسكرية).

إلا ان قيمة (F) المحتسبة ارتفعت من (18.37) في الخطوة الرابعة الى (24.02) في الخطوة الخامسة، كذلك ارتفعت معنوية معلمات المتغيرات المتبقية في انموذج (X_{4t},X_{3t},X_{2t}) حسب اختبار (t) وذلك لتحيز قيم تلك المعلمات نحو الاعلى بدرجة أقل من مقدار الانخفاض في تباينها المقدر، وقد أنعكس هذا كله في ارتفاع قيمة الخطأ المعياري للتقدير من (11665) في الخطوة الرابعة الى (11695) في الخطوة الخامسة، مما يعني أن الأثر السلبي لاستبعاد المتغير (X_{6t}) كان أكبر من اثره الايجابي.

6-الخطوة السادسة: أستبعد المتغير(X_{4t}) الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالسنة الحالية وكانت النتائج تشير الى انخفاض معامل التحديد المعدل (R^{-2}) من (80.2%) في الخطوة الخامسة إلى (77.6%) في الخطوة السادسة مما يدل عن وجود علاقة قوية بين المتغير المستبعد (X_{4t}) و(Y_{1t})، وهذا ما يتفق مع الواقع المنطق والواقع الاقتصادي العراقي من إن الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل انتاج القطاعات الاقتصادية له تأثير على النفقات العامة وبالذات القطاع النفطي الذي تعتمد عليه الحكومة على ايراداته لتغطية نفقاتها العامة، فضلاً عن ان زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية يعني زيادة الايرادات الاخرى (الضرائب).

إلا إن قيمة (F) المحتسبة ارتفعت من (24.02) في الخطوة الخامسة الى (30.52) في الخطوة السادسة، كذلك ارتفعت معنوية معلمة المتغير المتبقي في انموذج (X_{2t}) حسب اختبار (t) وذلك لتحيز قيم معلمته نحو الاعلى بدرجة أقل من مقدار الانخفاض في تباينها المقدر، بينما انخفضت معنوية معلمة المتغير (X_{3t}) حسب اختبار (t) وذلك لتحيز قيم معلمته نحو الاعلى بدرجة اكبر من مقدار الانخفاض في تباينها المقدر، وقد أنعكس هذا كله في ارتفاع قيمة الخطأ المعياري للتقدير من (11695) في الخطوة الخامسة إلى (12440.5) في الخطوة السادسة، مما يعني أن الأثر السلبي لاستبعاد المتغير(X_{4t}) كان أكبر من اثره الايجابي.

7-الخطوة السابعة: وفي هذه الخطوة أستبعد المتغير(X_{3t}) الذي يمثل المستوى العام للأسعار في السنة الحالية وكانت نتائجها، انخفاض معامل التحديد المعدل (R^{-2}) من (77.6%) في الخطوة السادسة إلى (76.4%) في الخطوة السادسة مما يدل عن وجود علاقة قوية بين المتغير المستبعد (X_{3t}) و (Y_{1t})، وهذا ما يتفق مع الواقع والمنطق والواقع الاقتصادي العراقي من ان المستوى العام للأسعار له تأثير على النفقات العامة.

إلا إن قيمة (F) المحتسبة ارتفعت من (30.52) في الخطوة السادسة الى (55.97) في الخطوة السابعة، كذلك ارتفعت معنوية معلمة المتغير المتبقي (X_{2t}) حسب اختبار (t) وذلك لتحيز قيم معلمته نحو الاعلى بدرجة اقل من مقدار الانخفاض في تباينها المقدر، وقد انعكس هذا كله في ارتفاع قيمة الخطأ المعياري للتقدير من (12440.5) في الخطوة السادسة الى (12788) في الخطوة السابعة، مما يعني أن الأثر السلبي لاستبعاد المتغير (X_{3t}) كان أكبر من أثره الايجابي.

الخطوة	جدول (14) نتائج تقدير نموذج النفقات العامة والمتغيرات التوضيحية بشكل مجتمع	R^{-2}	F	S.E.E	D.W
1	Y_{1t}=-29188 +0.002X_1 + 1.492$X_{2\ t-1}$- 602.973X_{3t}+0.162X_{4t} -4.173X_{5t-1} +0.832 $X_{6\ t}$ +0.036X_{7t-1} T= -0.425 0.647 1.342 -1.389 1.362 -0.668 0.820 0.170 B = 0.288 0.763 -0.578 0.457 -0.210 0.158 0.041	0.757	8.575	12964	
2	Y_{1t}=- 24570.8+0.001X_{1t}+ 1.598$X_{2\ t}$ - 595.4X_{3t} + 0.160X_{4t} - 4.25$X_{5\ t-1}$+ 0.861$X_{6\ t}$ T=- 0.408 0.656 1.825 -1.444 1.416 -0.714 0.901 B= 0.262 0.818 -0.570 0.451 -0.214 0.163	0.779	10.97	12379	
3	Y_{1t}= 12854.2+ 1.657 X_{2t} - 470.1X_{3t} + 0.146X_4 - 1.349$X_{5\ t-1}$+ 0.944X_{6t} T= 0.681 1.949 -1.318 1.351 -0.347 1.023 B= 0.848 -0.450 0.413 -	0.789	13.726	12081.6	

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

	0.068 0.179				
4	Y_{1t}=13003.644+ 1.535X_{2t} - 446.024X_{3t} + 0.142X_{4t}+ 0.920X_{6t} T= 0.714 2.056 -1.320 1.369 1.035 B= 0.785 -0.427 0.402 0.174	0.803	18.371	11665	
5	Y_{1t}=24117.7 + 1.855X_{2t} - 578.587X_{3t}+ 0.172X_{4t} T= 1.634 2.724 -1.846 1.724 B= 0.949 -0.554 0.487	0.802	24.02	11695	
6	Y_{1t}= 28878.4 +2.500X_{2t} -446.428X_{3t} T=1.873 4.130 -1.381 B= 1.279 -0.428	0.776	30.52	12440.5	
7	Y_{1t}= 9525.856+1.723X_2 T=1.439 7.481 B= 0.882	0.764	55.97	12788	**1.915**

المصدر: نتائج تقدير الانحدار التدريجي الخلفي باستخدام برنامج (spss) الاصدار (25).

3-اختيار أفضل انموذج لتمثيل النفقات العامة للعراق

أظهر تحليل النتائج السابقة لخطوات الانحدار التدريجي الخلفي، ان ادخال جميع المتغيرات التوضيحية في النموذج قيد الدراسة (انموذج الخطوة الاولى) يعطي صورة أكثر واقعية، إلا انه يظهر لنا مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات التوضيحية مما يؤدي الى ارتفاع قيمة الخطأ المعياري للتقدير، وإن الاحتفاظ بمتغير توضيحي واحد المؤثر على النفقات العامة وكما موضح في نموذج الخطوة السابعة والاخيرة تظهر هنا مشكلة خطأ حذف المتغيرات المهمة الاخرى للنفقات العامة، وهذا يؤدي الى ارتفاع الخطأ المعياي للتقدير ايضاً، لهذا نموذج الخطوة الرابعة هو افضل أنموذج لتمثيل النفقات العامة لكونهُ يمتلك أقل خطأ معياري للتقدير والبالغ (11665) والذي عنده يكون الأثر الإيجابي لحذف متغير توضيحي أكبر من أثره السلبي وذلك مقارنةً بنماذج الخطوات السابقة واللاحقة. وعليه ينبغي تحليل نتائج أنموذج الخطوة الرابعة لكونها الافضل وكما يأتي:

أ -**التحليل الاحصائي:** تشير قيمة معامل التقاطع (الثابت) البالغة نحو (13003.6) الى اثر المتغيرات المؤثرة المحذوفة الاخرى على أنموذج النفقات العامة ومنها متغيرات العملية الانتخابية التي جرت في الأعوام (2005,2010,2014,2018) والتي كلفت الموازنة مبالغ كبيرة، فضلاً عن المتغيرات الاخرى، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^{-2}) نحو (80.3%)، وهو مقدار التغيرات الحاصلة في (Y_{1t}) التي سببها المتغيرات ($X_{6t}, X_{4t}, X_{3t}, X_{2t}$)، في حين ان (19.7%) من التغيرات الحاصلة في (Y_{1t}) سببها متغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج قد تكون المتغيرات الاخرى للسياسة المالية للحكومة وبالذات النفقات العامة الاستثمارية، وأظهر اختبار (F) معنوية انحدار النموذج ككل عند مستوى معنوية (5%,1%)، اذ بلغ نحو (18.37)، ويبين اختبار (t) معنوية المعلمة المقدرة للمتغير (X_{2t-1}) عند مستوى معنوية (5%,1%) وعلى التوالي، ومعنوية المعلمة المقدرة (X_{3t}, X_{4t}, X_{6t}) عند مستوى معنوية (10%)، ويبين اختبار(D.w) وقوع القيمة المحتسبة للنموذج البالغة نحو (1.996) في منطقة القبول عند مستوى معنوية (5%,1%)، مما يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية في السلسلة الزمنية المستخدمة.

ب- **التحليل الاقتصادي:** يشير التقدير الخاص بمعامل الاجور ورواتب الموظفين في السنة الحالية (X_{2t-1}) الى العلاقة الطردية بينه وبين النفقات العامة مقدارها (0.785) وحدة معيارية، أي إن ارتفاع الاجور والرواتب بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة بمقدار (0.785) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فضلاً عن معنوية معلمة هذا المتغير حسب اختبار(t)، وهذا ما يتفق تماماً مع النظرية والمنطق الاقتصادي، اذ ان زيادة الاجور والرواتب من شانه ان يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. ويشير التقدير الخاص بالمستوى العام للأسعار في السنة الحالية (X_{3t}) الى العلاقة العكسية بينه وبين النفقات في السنة الحالية (Y_{1t}) مقدارها (0.427) وحدة معيارية، أي ان ارتفاع المستوى العام للأسعار في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض النفقات العامة في السنة الحالية بمقدار(0.427) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة الا انه يتفق مع الواقع الاقتصادي العراقي الذي شهد استقرار في المستوى العام للأسعار بل انخفاضها في بعض السنوات (2014,2019,2004)، في حين شهدت النفقات العامة تزايداً متواصل خلال مدة البحث وهذا ما يفسر ظهور هذه الاشارة المخالفة للمنطق الاقتصادي، فضلاً عن عدم معنوية معلمة المستوى العام للأسعار حسب اختبار (t) عند مستوى معنوية (5%,1%)، في حين يشير التقدير الخاص بالناتج

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

المحلي الاجمالي في السنة الحالية (X_{4t}) الى العلاقة الطردية بينه وبين النفقات العامة في السنة الحالية (Y_{1t}) قدره (0.402) وحدة معيارية، أي أن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة بمقدار(0.402) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة، وكذلك يشير التقدير الخاص بالنفقات العسكرية في السنة الحالية (X_{4t}) إلى العلاقة الطردية بينه وبين النفقات العامة في السنة الحالية (Y_{1t}) مقدراها (0.174) وحدة معيارية، أي أن ارتفاع النفقات العسكرية في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة بمقدار (0.174) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على العلاقة الطردية بين النفقات العسكرية والنفقات العامة.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً-الاستنتاجات:

وفي ضوء ما تقدم من البحث والتحليل، تم استخلاص عدد من الاستنتاجات اهمها:

1.شهدت النفقات العامة بالأسعار الجارية اتجاها تصاعدياً خلال مدة البحث بالرغم من تذبذبها بين سنة وأخرى وتبعا لانخفاض وارتفاع ايرادات النفط واسعاره، فضلاً عن تأثرها بالأوضاع العسكرية والأمنية والسياسية، إلا انها بلغت نحو (57858.9) مليار دينار كمتوسط وبمعدل نمو سنوي (8.9%) خلال مدة البحث، وقد احتلت النفقات الجارية النسبة الاكبر منها حيث شكلت نحو (75.5%) من متوسط النفقات العامة خلال مدة البحث، فضلاً عن ذلك نلاحظ عدم توازن في بنودها ،إذ احتل بند الرواتب وتعويضات الموظفين المركز الاول بين جميع بنود الانفاق الأخرى بنحو (47.1%) كمتوسط خلال مدة البحث، وذلك نتيجة لتزايد حجم القطاع الحكومي العام بسبب فتح أبواب التعينات، ثم جاء بند المنافع والرعاية الاجتماعية بالمركز الثاني اذ بلغت بنحو (13.4%) كمتوسط، والمنح والاعانات بالمركز الثالث اذ بلغت بنحو (10.5%) ، وبند السلع والخدمات بنسبة (9.9%) كمتوسط خلال مدة البحث.

2.أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الاقتصادية والاحصائية والقياسية للعلاقة ما بين النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها في العراق ما يأتي:

أ. أن أدخال جميع المتغيرات المؤثرة في انموذج النفقات العامة بالأسعار الجارية، يعطي صورة أكثر واقعية للظاهرة قيد البحث، بحيث يجعل النموذج المقدر لها قريباً من النموذج الحقيقي لها، ومن ثم التوصل الى مقدرات غير متحيزة، ولكن في نفس الوقت هذا يؤدي الى اتساع حجم تباينات المعلمات المقدرة وذلك لوجود مشكلة الارتباط الخطي ما بين المتغيرات التوضيحية، ومن ثم ارتفاع متوسط مربع الخطأ أو الخطأ المعياري للتقدير، وذلك يتضح من نتائج الخطوة الأولى لنماذج النفقات العامة.

ب. إن استبعاد متغير أو متغيرات ذات علاقة وفق طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، ينشأ مشكلة من نوع آخر تعرف بمشكلة سوء التوصيف الناجم عن حذف متغير أو متغيرات توضيحية، وأن هذا يؤدي الى أثر سلبي متمثل بتحيز معلمات المتغيرات المتبقية من حمة، وأثر إيجابي متمثل بتخفيض تباينات تلك المعالم من حمة أخرى، والذي ينعكس في انخفاض متوسط مربع الخطأ أو الخطأ المعياري للتقدير، وذلك يتضح من نتائج الخطوات اللاحقة للنموذج قيد البحث، لذلك أعتمد البحث معيار أقل خطأ معياري للتقدير والذي يكون عنده الأثر الصافي لاستبعاد متغير أو متغيرات توضيحية أكبر ، وذلك لاختيار افضل النماذج لموضوعة البحث.

ت. أظهرت نتائج التحليل القياسي للعلاقة ما بين النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيها للعراق للمدة (2004-2021)، أن النموذج الخطي هو أفضل النماذج تعبيراً على هذه العلاقة. وقد كان نموذج الخطوة الرابعة أفضل نموذج للنفقات العامة وفق طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) نحو (80.3%)، وقد تبين من التحليل الاقتصادي لهذه الخطوة قوة تأثير الاجور والرواتب والناتج المحلي الاجمالي والنفقات العسكرية على النفقات العامة، وضعف تأثير عدد السكان والاقساط وفوائد الدين العام على النفقات العامة.

ثانياً- التوصيات: وفي ضوء ما تقدم من نتائج، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1.ضرورة تكثيف مساعي الدولة لضبط الإنفاق وترشيده، ويتطلب ذلك إصلاح بنود الإنفاق العام وجوانبه المتعددة، وتحسين كفاءة إدارات الإنفاق والدين العام ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ في الحسبان الموارد المتاحة والأهداف التنموية. وأن يكون شعار من يصنع القرار ويتخذه هو أن العبرة ليس في حجم الإنفاق، بل بمدى انعكاس هذا الإنفاق بالمنفعة على أفراد المجتمع.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

2.ينبغي رسم سياسة إنفاقيه تبنى على أساس وضع الأولويات في تحقيق اهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من مشكلة البطالة لما لهذه المشكلة من آثار خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك بالتركيز على المشروعات التي توفر فرص العمل، ومن ذلك إعادة إعمار المشروعات المدمرة والمتوقفة عن العمل، وإنجاز مشروعات البنى التحتية والتوجه نحو مشروعات التنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن تنشيط القطاع الخاص، وخلق البيئة الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر كما هو معلوم، فإن العراق غني بموارده ولكنه فقير في انجازاته، والسبب الرئيس في ذلك هو ضعف الكفاءة الإدارية وانتشار الفساد المالي والإداري (بشهادة المؤسسات الدولية والمحلية)، لذلك على قدر تعلق الأمر بالجانب المالي، ضرورة إعطاء موضوع الرقابة على تنفيذ النفقات الأهمية الاستثنائية، سواء أكانت رقابة مجلس النواب أم رقابة مالية مستقلة.

3.العمل على كسر حلقة الربط بين تقلبات النفقات وتقلبات الناتج المحلي الاجمالي الناتجة عن تقلبات مساهمة القطاع النفطي وذلك من خلال تفعيل دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.

4.ضرورة استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية البنى التحتية وتطويرها وتحسين التعليم والصحة ليكون أكثر فاعلية إذا ما رافقه إحداث المزيد من التخفيض في الدين العام (التزامات الدولة)، وإنشاء وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار وذلك لضمان استقرار الوضع المالي

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest

English References

Abd, Kazem Jaber, (2015), General Transfer Expenditures and Their Role in Income Redistribution, with a Special Reference to Selected Experiences, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Number 82, 335.

Abdel-Hamid, Abdel-Matlab, (2005), Economics of Public Finance, Dar Al-Jami'a for Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, Egypt, 438.

Abdel-Moula, Al-Sayyid, (1993), Public Finance, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, 96-97.

Abdul-Mahdi, Amjad, Aqla & Mahmoud Youssef, (2011) A Study in Public Finance, 1st edition, Arab Community Library, Amman, Jordan, 83-84.

Ahmad, Jabar,(2022),), ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL,No.3,12.

Al-Ansari, Bilal Salah, (2017), Principles and Economics of Public Finance, 1st edition, Center for Arab Studies for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 33.

Al-Aram, Issani, (2018) Explaining the Phenomenon of the Increase in Public Expenditure in Algeria for the Period (2000-2015), Journal of Development and Foresight for Research and Studies, Volume 3, Number 4, 17.

Al-Asr, Khadija, (2016), Economics of Public Finance, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Masriya for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 72.

Aldamirdash, Mahmoud Mohammed, (2015), Economics of Public Finance with a Special Reference to the Development of the Financial System in the Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, Al-Ijtihad Printing and Publishing House, Riyadh, Saudi Arabia, 124.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

Al-Hajj, Tariq, (2009), Public Finance, 1st edition, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 126.

Al-Qaisi, Aadad Hamoud, (2006), Public Finance and Tax Legislation, National Library Department, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 57.

Al-Ziyara, Kamal Abdel Hameed, (2014), The Evolution of Public Expenditure and its Structures in Iraq, Ahl Al-Bayt Magazine, Number 15, 10-11.

Butler Raw & Roger Leroy Miller, (1990), Applied Economic Measurement, Translated by Dr. Amouri Hadi Kazem, Dr. Saeed Ali Hadi, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 53.

Draz, Hamed Abdel Majeed, (1999), Tax Systems, University House, Alexandria, Egypt, 81.

Hashish, Adel Ahmed, (1992), Fundamentals of Public Finance, 1st edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, 30.

Jumaa, Ahmed & Muthanna,(2022) The role of the private sector in addressing unemployment in Iraq for the period (2005-2020), ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL,NO.2,49.

Kaddawi, Talal Mahmoud, (1984), General Trends of Public Expenditure in Iraq, Rafidain Development Journal, Volume 6, Number 10, 245.

Khassawneh, Jihad Saeed, (2010), Public Finance and Tax Legislation, 1st edition, Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 29.

Mahboub, Adel Abdel Ghani, (1982), Standard Economics, 1st edition, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Mosul, Iraq, 120.

Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin for Various Preparations.

Republic of Iraq, Ministry of Finance, Economic Department, Public Debt Department for the years 2004-2021.

Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Agency for Statistics and Research, Statistical Totals for the Years 2004-2021.

Shamia, Ahmed & Zuhair, Al-Khatib & Khalid, Public Finance, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 1st edition, 86.

Taqa, Mohammed & Al-Azzawi, Huda, (2007), Economics of Public Finance, 1st edition, Dar Al-Maseera, Amman, Jordan, 57.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.10

ملحق (1) نتائج نموذج النفقات العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليها بالأسعار الثابتة بشكل منفرد بالصيغة الخطية

اسم المتغير	نتائج النموذج	R^{-2}	F	S.E.E	D.W
عدد السكان	Y1=121.4+0.000136 Y22t+1 B= 0.251 T= 0.257+ 1.037	0.004	1.075	252.2	
رواتب الموظفين	Y1=382.2+0.760 Y2T B= 0.260 T=1.764+ 1.078	0.009	1.162	251.6	
الناتج المحلي الإجمالي	Y1= -141.6+0.352 Y5T B= 0.533 T= -0.470+ 2.523	0.24	6.364	220.4	
أقساط وفوائد الدين	Y1=529.7+3.972 Y8T B= 0.292 T=6.143+ 1.220	0.028	1.488	249.2	
النفقات العسكرية	Y1=303.7+1.829 Y13T+1 B= 0.669 T=3.174+ 3.602	0.413	12.973	193.6	
الإيرادات العامة	Y1=339.9+0.283 Y15T-1 B= 0.279 T=1.434+ 1.162	0.020	1.350	250.19	
الإيرادات النفطية	Y1=400.23+0.236 Y18T-1 B= 0.260 T=1.997+ 1.079	0.010	1.164	251.55	**1.368**

ملحق (2) نتائج نموذج العلاقة بين النفقات العامة والمتغيرات الكلية المؤثرة عليها بالأسعار الثابتة بالصيغة الخطية

الخطوة	نتائج النموذج	R^{-2}	F	S.E.E	D.W
1	Y= -2827.1+0.000X22+0.250X2-6.733X8+0.227X11-0.226X15+1.743X18-0.735X6 B= 1.901 0.086 -0.494 0.086 -0.223 1.923 -1.035 T= -1.593 1.593 0.182 -0.839 0.329 -0.101 0.801 -1.491	0.018	1.044	250.5	
2	Y= -2787.5+0.000X22+0.283X2-6.439X8+0.220X11+1.535X18-0.739X6 B=1.861 0.097 -0.473 0.083 1.694 -1.040 T= -1.688 1.732 0.222 -0.902 0.336 2.184 -1.575 -1.915	0.106	1.336	238.9	
3	Y= -2896.7+0.000X22-6.693X8+0.228X11+1.536X18-0.730X6 B=1.954 -0.491 0.086 1.695 -1.028 T= -1.915 2.054 -0.990 0.363 2.277 -1.628	0.177	1.731	229.3	
4	Y= -2773.8+0.000X22-6.029X8+1.513X18-0.702X6 B=1.882 -0.443 1.669 -0.988 T= -1.947 2.094 -0.959 2.332 -1.645	0.232	2.283	221.5	
5	Y= -1664.2+0.000644X22+1.137X18-0.486X6 B= 1.185 1.254 -0.684 T= -2.010 2.249 2.206 -1.345	0.236	2.754	220.8	
6	Y= -936.5+0.000306X22+0.517X18 B= 0.564 0.570 T= -1.456 2.166 2.190	0.195	3.062	226.7	**1.588**